

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة يوم السبت الواقع في ٢٤/ جمادى الأولى ١٤١٥ هجرية ، الموافق ١٩٩٤/١٠/٢٩ ميلادية .

(العدد ٣)
(المجلد ٣٢)

- جدول الاعمال -

هكذا من الأصل

الصفحة

الصفحة

هام من الأصول

محضر الجلســــة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (السبت) الموافق ١٩٩٤/١٠/٢٩ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلستـــــه (الثالثة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة **(معالي المهندس سعد هايل السرور)** وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد **(حكم خير)** .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : **سعادة النائب نواف القاضي .**

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : /

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة :

١ – دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والدفـــاع .

٢ – معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائبا لرئيس الوزراء .

٣ – معالي السيد عبد الرؤوف الروابده : وزيرا للتربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٤ – معالي الدكتور جواد العناني : وزيرا للاعلام ووزير دولـة لشؤون رئاسة الوزراء .

٥ – معالي الدكتور هشام الخطيب : وزيرا للتخطيط .

٦ – سماحة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٧ – معالي المهندس سمير قعوار : وزيرا للنقل.

٨ – معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزيرا للمياه والري .

٩ – معالي الدكتور عارف البطاينة : وزيرا للصحة .

١٠– معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزيرا للأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١– معالي السيد سلامه حماد : وزيرا للداخلية .

١٢– معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزيرا للسياحة والاثار .

١٣– معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزيرا للشباب .

١٤– معالي الدكتورة ريما خلف : وزيرا للصناعة والتجارة .

١٥– معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزيرا للاشغال العامة والاسكان .

١٦– معالي السيد جمعه حماد : وزيرا للثقافـة .

١٧– معالي الدكتور هاشم الدباس : وزيرا للبريد والاتصالات .

١٨– معالي السيد عادل القضاه : وزيرا للتموين .

١٩– معالي المهندس منصور بن طريف : وزيرا للزراعة .

٢٠– معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة .

٢١– معالي الدكتور عبدالله الجازي : وزير دولة .

٢٢– معالي السيد هشام التل : وزيرا للعدل.

٢٣– معالي السيد يوسف الدلابيح : وزير دولة .

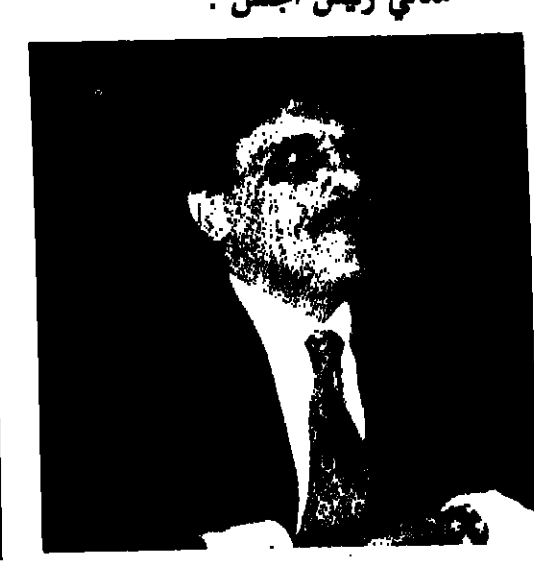
٢٤– معالي السيد طلال عريقات : وزيرا للطاقة والثروة المعدنية .

وحضر من الامانة العامة السادة :–

١ – نذير عطيات .
٢ – علي الحسبان .
٣ – محمد الرديني .
٤ – غسان نجداوي .

١ – افتتاح الجلسة :–

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة ، السيد الامين العام جدول الأعمال .

السيد الأمين العام :

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .

السيد الامين العام :

٢ – الاجازات والاعتذارات .

أ – طلب اجازة مقدم من سعادة النائب نواف القاضي .
(ليوم واحد فقط) .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

قبل ان نبدأ في جدول الأعمال ، الحقيقة وصلني يوم امس وتلقينا كما تلقى الجميع وكما سمعنا في وسائل الاعلام الحادث الذي تعرض له احد الزملاء الشيخ عبد المنعم ابو زنط وحال سماعي بما حصل مع الزميل قمت بزيارته بالمستشفى واطمئنيت عليه وهو بحالة جيدة جداً وقد تحدثت مع كل الجهات المعنية بالأمر تحدثت مع دولة رئيس الوزراء في هذا الموضوع ومع الوزراء المعنيين وزير الداخلية، وزير العدل وكافة الجهات التي لها علاقة بهذا الموضوع ، وارى ان يكون على جدول الأعمال بند للحديث في هذا الموضوع ببند بما يستجد من اعمال على نهاية جدول الأعمال .

معالي الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

ارجو معالي الرئيس ان يخصص الحديث عن هذه القضية ، في بداية هذه الجلسة واذا ما تم الاتفاق على هذا فأنني ارغب بالحديث عن هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة الرأي للمجلس الكريم في هذا الموضوع لكنني وددتُ ان اعطي الوقت الكافي لهذه القضية لسماع كل الآراء في هذه الحادثة التي تمت ، الاستاذ سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : هل اعتبرت معالي الرئيس ان هذه هي النقطة الأولى على جدول الأعمال ؟

معالي رئيس المجلس : لا ، انا اعتبرت ان هذه القضية سنطرحها في نهاية جدول اعمالنا للحديث .

السيد سمير حباشنه : وانا اعتقد ان لا فرق في ذلك ، ان كانت المهم ان نبحث في هذا الأمر ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الرحيم العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة معالي الرئيس نحن في مجلس نواب وإذا كان هذا المجلس المعني بالرد على خطابة العرش تنتهك حرمة النائب في عمان والزرقاء واربد فما اعتقد ان هناك اولوية تسبق الحديث عن هذا الموضوع خاصةً وان النفوس مستفزة وان الذي جرى لا يمكن ان يكون في عرف البشر ما اعتقدت ان الذي جرى ممكن ان يجري مع اعداء البلد ، بل تم السلام مع اعداء البلد والحكومة العتيدة لم تستطيع ان تقوم سلام مع المواطنين ولذلك انا اطالب ان تكون في بداية الجلسة للحديث عن هذا الموضوع ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد محمد عودة نجادات .

السيد محمد عودة نجادات : اذا سمحت معالي الرئيس ، عندنا جدول اعمال علينا ان نتقيد فيه وفي العادة ما يستجد من اعمال او حوادث يبحث في نهاية الجلسة ليأخذ الوقت الكافي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الحاج .

الدكتور محمد الحاج : معالي الرئيس ، اعتقد ان هذا ليس قضية ما يستجد من اعمال هذه قضية تتعلق بصلب المجلس وكرامة هذا المجلس فالموضوع الذي يتعلق بكرامة المجلس هو يقدم على كل الموضوعات وعلى جدول الأعمال ، فأرجو ان يُبتْ الموضوع لنبحث في هذا الموضوع من البداية ثم ننتقل الى جدول الأعمال ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دعونا نختصر النقاش في هذه النقطة بالذات وهي نقطة اجرائية مبدأ بحث الموضوع وارد في هذه

الجلسة لكننا في صدد الحديث ان يبحث الآن او يبحث تحديداً في نهاية جدول الأعمال ، نحن بين هذين الخيارين والرأي بالنتيجة الى المجلس الكريم ، فدعونا فقط في هذه النقطة انه هل يبحث الموضوع الآن او لا يبحث ، ولعل الحديث في هذا الموضوع نستطيع ان نعطيه وقت وفسحه اطول ونستمع لكافة الآراء ثم تظهر لدينا اراء حتى في اثناء هذه الجلسة ونستقي معلومات اخرى جديدة تستطيع ان تزودنا فيها سواء من الحكومة او اي من الزملاء في موضوع البحث ، الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : انا اقترح ان يبدأ النقاش في هذا الموضوع على ان يحدد وقت الى هذا النقاش ، وشكراً .

اصوات تثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : بما انه سيبحث اما الآن او في نهاية الجلسة فأرى ان دور المجلس لكي يسجل انه مهتم فعلاً في قضية تتعلق بكرامة هذا المجلس وبوضع الديمقراطية اعتقد ان اعطاءه الأولوية هو مؤشر على درجة اهتمام المجلس اما ان يوضع السقف للحديث فهذا اعتقد انه يمس الموضوع ويصغره جداً والتحدث لمدة ساعة فقط هذا لا يليق بمثل هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة بأليه معروفة في ان ما يستجد من اعمال ، وهذه القضية باهميتها هي موضوع مستجد على هذه الجلسة محدد وقته في النظام الداخلي ، الدكتور بسام العموش تفضل .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس ، انا اعتقد ان بند ما يستجد من اعمال لا يتضمن هذا المعنى ، المعنى الذي نريد ان نتحدث فيه معالي الرئيس والأخوة الزملاء هو ما يستجد من دماء فتح رأس احد النواب يحول دون ان ننظر في امر طبيعي في القضايا المدرجة على جدول الأعمال فلا بد ان نصل الى النتيجة التي يراها المجلس بغض النظر عن هذه النتيجة بعد ذلك ندخل بشيء طبيعي وانا اشكر اخواني الزملاء الذين قالوا ليس هناك اعتراض على ان تكون في البداية او النهاية وبالتالي تكون اصواتهم في صالح ان يبحث في البداية وانا لا ارى القضية تتعلق بتصويت ، من يرى ان تبحث في البداية ولا في النهاية لأن القضية اذا ضرب نائب يمكن ان يضرب نائب آخر فأتمنى ان نبدأ النقاش في هذه القضية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اذاً دعوني اطرح القضية كالتالي ، هل يرى المجلس البدء في نقاش هذا الموضوع الآن ؟ ارجو ان ارى رأي المجلس ، عدد الأصوات .

السيد الأمين العام : ٣٢ - ٧٣ .

معالي رئيس المجلس : ٣٢ من ٧٣ ، اذاً يؤجل الموضوع الى نهاية جدول الأعمال ، الأمين العام استمروا اذا سمحت .

السيد الأمين العام :

٣ - قرار لجنة الرد على خطاب العرش السامي رقم (١) تاريخ ١٠/٢٥/ ١٩٩٤ والمتضمن صيغة الرد المرفقة .

معالي رئيس المجلس : تفضل نقطة نظام الشيخ سليمان .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس ، انا لم يصلني جدول الأعمال المتعلق بالرد على خطاب العرش .

معالي رئيس المجلس : السيد الأمين العام هل وزع جدول الأعمال في الوقت المناسب ؟ .

السيد الأمين العام : نعم سيدي .

معالي رئيس المجلس : اعتقد زميل سليمان ان معظم اعضاء المجلس قد وصلهم جدول الأعمال الحقيقة وساتابع ما هو السبب في عدم وصول جدول الأعمال لك لعل نتفاداه في جلسة قادمة ، تفضل السيد المقرر .

السيد ابراهيم شحده مقرر لجنة الرد على خطاب العرش :

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الرد على خطاب العرش السامي لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٣ وقررت انتخاب :-

١ - **معالي الدكتور عبدالله النسور : رئيساً**

٢ - **سعادة السيد ابراهيم شحدة : مقرراً لها .**

وبعد ذلك عقدت اللجنة اجتماعاتها المتوالية ايام ٢٣ ، ٢٤ ، ١٩٩٤/١٠/٢٥ حضر جانباً منها معالي المهندس **سعد هايل السرور** رئيس مجلس النواب وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء :-

عبد الكريم الكباريتي ، د. عوض خليفات ، م. علي ابو الراغب ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، م. عبد الهادي المجالي ، د. محمد احمد الحاج ، د. فوزي طعيمة ، محمد داودية ، سمير حباشنه ، نادر الظهيرات .

وحضر من النواب السادة : معالي السيد **جمال الصرايره ، د. محمد ابو عليم ، عبد الرحيم العكور .**

وبعد الاطلاع على خطاب العرش السامي والتداول فيه ومناقشته تفصيلاً أقرت صيغة الرد المرفقة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

حكم خير — **أمين عام مجلس الأمة**

لجنة الرد على خطاب العرش السامي

معالي رئيس المجلس : اعتقد انه من الأنسب ان يتلو مقرر اللجنة الخطاب كاملاً ثم نستمع الى ملاحظات السادة النواب على الخطاب فقرة فقرة .

تفضل اخي عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس ، اعتقد ان الرد وصل الى الجميع في جدول الأعمال وهو مكتوب والكل قرأه فأقترح اعفاء المقرر من تلاوة الرد والدخول في المناقشة صفحةً صفحة حتى اذا رغب احد الاعضاء باقتراح إضافة او حذف ننتقل الى النقاش افضل وسننهي بأسرع وقت .

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس ذلك ؟

اذا السيد المقرر ابدء بعرض الموضوع صفحة صفحة او فقرة فقرة على المجلس الكريم ، الصفحة الأولى هل هناك ملاحظات ؟

الصفحة الأولى موافقة .

الصفحة الثانية هل هناك اي ملاحظات للأعضاء ؟

موافقة .

هل هناك ملاحظات على الصفحة الثالثة ؟ الأستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي الرئيس ، في الصفحة الثانية السطر الأخير غير واضح .

معالي رئيس المجلس : الامانة العامة ارجو تدوين ملاحظات السادة الأعضاء .

السيد طلال عبيدات : اذا كان في امكانية من السيد المقرر ان يقرأ السطر الأخير من الصفحة الثانية على اساس الطباعة غير واضحة .

معالي رئيس المجلس : ارجو قراءتها .

السيد المقرر :

ولما كان قدر الحسين وقدر الأردن أن يكون قلب الأمة ورئتها موقعاً ودوراً وقيادة ، وكانت عمان الصوت الصادح والعرين الأمن لدعاة الوحدة ، فأنه وان لم يقدر للمشروع النهضوي العربي أن يحقق النجاح المطلوب تمسكاً بالذات واحتماء .

معالي رئيس المجلس : واضحة يا اخ طلال ، الصفحة الأولى ملاحظات معالي الوزير كان يفترض ان قدمت ملاحظات مع عرض الصفحة ومع هذا ، تفضل .

معالي وزير الدولة : الفقرة الثانية ان مجلس النواب وقد تلقى كل كلمة وجملة ومعنى واشارة من خطابكم السامي بآذانه ووعيه ووجدانه .

اقترح شطب كلمة بآذانه والاكتفاء بوعيه ووجدانه .

معالي رئيس المجلس : ارجو تدوين الملاحظة ، الصفحة الثالثة هل هناك ملاحظات، الأستاذ حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : ملاحظة لغوية الكلمة السادسة والذي اقترح ان تستبدل في (والتي) لأنها تتحدث عن المتغيرات وهي مؤنث السطر الأول .

معالي رئيس المجلس : بالسطر الأول والصفحة الثالثة يقترح الأستاذ حاتم بدل والذي

(والتي) صوت المقرر .

السيد المقرر : هي صحيحة والأفضل ان تبقى والذي اذا كان المقصود التصويب اللغوي اما اذا كانت المفاضلة فللمجلس بما يرى ، والذي استوعبها الأردن الاشارة الى الأردن وليس للمتغيرات .

معالي رئيس المجلس : هل هناك ملاحظات اخرى ، دكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر : معالي الرئيس بالصفحة الثالثة ببداية الفقرة الثانية ، السطر الرابع .

لقد دعوتم من لحظة وقوع فتنة الخليج ، اقترح ان تشطب كلمة فتنة وان يكتب مكانها كارثة حرب الخليج .

معالي رئيس المجلس : دون الملاحظة ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء : الحقيقة في كلمة (بالغير) الواردة في اول السطر في الصفحة (٣) واحتماء بالغير نحن نتكلم عن المشروع النهضوي العربي الذي من اهدافه تمسكاً بالذات واحتماءاً بالغير انا لم استطع افهم المقصود من هذه العبارة ، وان لم يقدر للمشروع النهضوي العربي ان يحقق النجاح المطلوب تمسكاً بالذات هدفه تمسك بالذات واحتماءاً بالغير في النقيضين . لم افهم ذلك .

معالي رئيس المجلس : هل يمكن توضيح ذلك [illegible] المقرر .

السيد المقرر : بالاشارة هنا الى الأسباب التي حالت دون ان يقدر للمشروع النهضوي العربي ان يحقق النجاح المطلوب واذا كان ذلك مبهماً فيمكن اضافة بسبب التمسك بكذا او ما شابه ، اشكرك على الملاحظة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الحاج .

الدكتور احمد الحاج : المقصود هنا تمسكاً فطرياً واحتماءاً بالغير هنا المقصود فنحن دخلنا على المشروع النهضوي العربي الذي لا يركز على هذا .

معالي رئيس المجلس : جوليت حسناً ، الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس ، الصفحة الثالثة ورد في الصفحة الثالثة ان عبارة وان مجلس النواب يرجو جلالتكم توظيف مكانتكم الدولية ، وكلمتكم المسموعة لرفع الحصار عن القطر الشقيق ، اقترح ان يكون عن القطر العراقي الشقيق .

معالي رئيس المجلس : اية ملاحظات اخرى على الصفحة ، حسناً الصفحة ثلاثة موافقة ؟

موافقة .

الصفحة الرابعة ، دكتور احمد القضاه .

الدكتور احمد القضاه : في الفقرة الأولى اقترح شطب كلمة بأختلافها في اول السطر الثالث الفقرة الأولى ، لأنها لا تنسجم مع المعنى المقصود لهذه الفقرة .

معالي رئيس المجلس : شطب كلمة باختلافها ، سعادة المقرر .

السيد المقرر : اني لا ارى ذلك الحقيقة حتى يشمل الخطاب كافة منتسبي الأجهزة المذكورة تجنباً لذكرها تفضيلاً وردت اللفظة اذا كانت تؤدي غرضاً عكسياً فلا بأس من اعادة دراستها لكنني لا ارى ذلك شخصياً .

معالي رئيس المجلس : يا دكتور ارجو ان تورد ملاحظاتك مرة واحدة اذا سمحت على الصفحة .

الدكتور احمد القضاه : في الفقرة الثانية تضيق الفوارق بدل التضيق من الفوارق ولعل ما ننشره من تضيق الفوارق وايضاً في نفس الفقرة في السطر اللي ما قبل الأخير بدل كلمة (واحياء) (وبعد) وايضاً في الفقرة الأخيرة في السطر الأخير وامتداد مظلة المسائلة التشريعية على الأجهزة الحكومية لتشمل المؤسسات العامة ذات الاستقلال النسبي ، بدل من على اجهزة الادارة المركزية واللامركزية .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، استاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي : في الفقرة الثانية السطر الأخير في وإعتماد التخطيط العلمي واضح الغايات ، ان يكون اعتماد وتخطيط علمي واضح الغايات ، حتى تكون الصفة تابعة للموصوف او شبيهة للموصوف .

معالي رئيس المجلس : اية ملاحظات اخرى ، اذاً الصفحة الرابعة هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة .

الصفحة الخامسة اية ملاحظات ؟

دكتور القضاه .

الدكتور احمد القضاه : بدل كلمة الموارد في الفقرة الأولى وفي السطر الثاني استبدالها بكلمة النفقات وتحقيقاً للوفر في النفقات وليس في الموارد .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، اية ملاحظات اخرى .

الدكتور احمد القضاه : في نهاية السطر الثاني ، وتمكيناً لكل من يضطلع بدوره .

السيد المقرر : الحقيقة تمكيناً لكل من ان يضطلع بدوره وتختل العبارة بلا ذلك ، لأن الغرض ان كلٍ يريد ان يضطلع بدوره والمقصود اتاحة الفرصة له .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، الصفحة الخامسة هل يوافق المجلس ؟ يا دكتور ارجوك ان تتلو ملاحظاتك مرة واحدة ، تفضل دكتور القضاه .

الدكتور احمد القضاه : بدل كلمة (الدولة) في السطر الثالث كلمة الجميع .

معالي رئيس المجلس : هل لك ملاحظات اخرى ؟

الدكتور احمد القضاه : شكراً .

معالي رئيس المجلس : اية ملاحظات ؟ الاستاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي : اقتراحي بالفقرة الثانية ، معافى من الازمات الداخلية والأقليمية بدل الأقليمية ان تكون الخارجية .

معالي رئيس المجلس : ارجو تدوين الملاحظات ، بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت هل يوافق المجلس على الصفحة الخامسة ؟

موافقة .

الصفحة السادسة مطروحة للنقاش ، موافقة ؟ موافقة .

الصفحة السابعة ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : في وردت كلمة ووضع ديمومته على المجلس ، الفقرة الثانية سطر اربعة ، ثم اتت في الفقرة الأخيرة في السطر الثاني والأبقاء عليه الاشارة هنا المتكرر الأردن وكأنه شيء عارض لا اعتقد انه لائق يعني نحن مجلس امة ونعتقد ان هذه الأمة دائمة وموجودة فالأشارة كأنه شيء عارض يزال او يبقى انا لا اراه لائق ، فأقترح ان تزال الكلمتين .

معالي رئيس المجلس : معالي الأستاذ هاشم الدباس .

معالي وزير البريد والاتصالات : بالتأكيد على ان الأردن سيبقى عربي الوجدان صادق الانتماء ليس ما تغير لأن هذه لا تدل صفة الاستمرارية ، ما تغيّر الى سيبقى .

معالي رئيس المجلس : نعم ، السيد المقرر .

السيد المقرر : اعتقد ان المعنى واحد وما تغيير تأكيد لحقيقة كانت ماضية وستبقى مستمرة واعتقد ان اقتراح الأخ الدكتور يضعف من هذا المعنى او الايحاء .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : اقترح ان تصاغ كالتالي وما ينبغي لنا ان ننسى ان الأردن كان دوماً مهدداً من الاعداء والخصوم وان الدفاع عنه والابقاء عليه سليماً قوياً وعزيزاً لنورثه للأجيال من بعدنا هو حق الى آخر الفقرة .

السيد المقرر : الاقتراح اكثر وضوح يعني لم استوعب الاشارة اذا تكرمت .

السيد حاتم الغزاوي : ان تكون الاجيال تاليه لها سليماً قوياً وعزيزاً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الأقطش.

الدكتور عبد المجيد الأقطش : نفس الفقرة ، انا اقترح شطب فقرة كلمة لنورثه ونستعيظ عنها بكلمة لنسلمه للأجيال من بعدنا لأن التوريث يأتي بعد الموت فنحن لسنا مستعجلين على الوفاه .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاه .

الدكتور احمد القضاه : في السطر الرابع استبدال كلمة حسبان بحساب في الربح والخسارة ، في الفقرة الثانية السطر الرابع .

السيد المقرر : اشكرك على الملاحظة .

معالي رئيس المجلس : اية ملاحظات اخرى حول الصفحة السابعة ، هل يوافق المجلس ؟

موافقة .

الصفحة الثامنة ، الدكتور الربضي .

الدكتور فرح الربضي : شكراً معالي الرئيس ، الفقرة الاخيرة وان مجلس النواب سينظر في ضوء ذلك اقترح شطب في ضوء ذلك ، الفقرة الأخيرة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : اقترح بالفقرة الاخيرة شطب الفقرة حتى مشروع قانون معاهدة السلام والاستغناء عنها بالاقتراح الثاني، يا صاحب الجلالة اننا نثمن عالياً جهود جلالتكم بالسعي من اجل اعادة الحقوق الوطنية ، الثابتة للشعب الاردني وكذلك سعيكم الموصول للسلام العادل الشامل على قاعدة الأرض مقابل السلام ، وان مجلس النواب مجلس النواب سينظر في مشروع قانون السلام .. الخ ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : ارجو تزويد الاقتراح مكتوب الى سعادة المقرر ، السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : الفقرة الأخيرة في السطر الأخير اقتراح ان تستبدل بمسؤولياته لأنها تتحدث عن مجلس النواب .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، دكتور القضاه .

الدكتور احمد القضاه : الفقرة الأولى في السطر الثاني بحكمة اقتضاها وليس لحكمة يقتضيها ، لان الله يقتضي منذ الأزل ، وفي الفقرة الثالثة بدل كلمة نثمن في السطر الأول نقدر عالياً وفي نفس الفقرة في السطر الأخير استبدال كلمة الذي بكلمة التي لأنها تعود الى شرعة الأمم المتحدة .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، اية ملاحظات ، الأستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة انا لي ملاحظة في الصفحة الثامنة ، ان مجلس النواب ليدرك من موقع مسؤوليته ممثلاً للشعب الأردني مخاطر التخلي عن رعاية الأماكن الأسلامية المقدسة . في كلمة هنا من ناحية املائية .

لا ننصفهم هي لا ننافسهم ، هذه ناحية الناحية الثانية انا اريد ان اضيف ان لا تكون هذه القضية مجالاً لأن يزرع العدو اليهودي تنافس بين الأردن وفلسطين واننا امة واحدة واننا لا نقبل من هؤلاء ان يدخلوا فيما بيننا ونتفق فيما بيننا على هذه القضية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاقتراح شيخ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر : ان لا تكون هذه القضية مجالاً للتفرقة بين شعبين شقيقين .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، اقترح فقرة اخرى بدل الفقرة الأخيرة في الصفحة الثامنة وهي الفقرة التالية ، اننا نرى خطورة معاهدة السلام للأسباب التالية :-

اولاً : لأنها تتناقض مع ثوابت الأمة وعقيدتها ووحدة شعوبها واوطانها .

ثانياً : لأنها تقر التنازل عن جزء كبير من المملكة الأردنية الهاشمية حيث نصت المادة الأولى من الدستور بان ارض المملكة الأردنية كل لا يتجزء .

ثالثاً : لانها اقرت لليهود بان يقيموا مستوطنات على الأرض الأردنية وهم الباكورة والغمر وهم صورة عن المستوطنات التي بدأها اليهود في فلسطين منذ اكثر من تسعين سنة .

رابعاً : لأنها لم تدفن الوطن البديل بل أوجدت الوطن البديل عندما وافقت على توطين اللاجئين والنازحين دون ان يتحمل اليهود مسؤولية في هذا المجال .

خامساً : لانها تعطي اليهود حق التقاضي امام المحاكم الأردنية مما يفتح المجال لبناء مستوطنات جديدة اذا تبين ان لليهود اراض اشتروها في عهود سابقة .

سادساً : لأنها تعطي اليهود الحق بالآبار الأردنية التي اغتصبوها بل وان يأخذوا تراخيص جديدة لآبار اخرى .

سابعاً : ان هذه المعاهدة تتناقض مع سيادة الشعب على أرضه وفيها انتهاك عظيم لهذه السيادة ونرى انه لا بد من ردها ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً دكتور ، اية اقتراحات اخرى على الصفحة الثامنة ؟ السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : الفقرة التي تتحدث عن موضوع رعاية الاماكن المقدسة في القدس نعرف ان هذا الموضوع او يجب ان نعترف انه موضوع خلافي ما بين سلطتين الأردنية والفلسطينية ، انا لا ارى من المناسب ان نتبنى احكام قطعية كمجلس امة اي كممثلين للشعب لأن الانظمة تختلف ثم تلتقي ثم تختلف ؟ لكن اللحمة الحقيقية في المشروع العربي وفي المنطلق القومي الذي يأخذه هذا الرد في سياقها ككل ، هي اللحمة الشعبية فنحن كممثلين للشعب ، اذا اخذنا هذه المواقف القطعية التي تقول مثلاً ان هذا تخلي لن يكون في هذا التخلي ضماناً لصالح اشقائنا وانما يعني تسليمها يعني في احكام قطعية ، انا ارى إعادة صياغة هذه الفقرة ، دون ان يدخل المجلس في الأستقطاب كممثل للشعب ويضع نفسه امام الشعب الفلسطيني .

معالي رئيس المجلس : هل لديك صياغة محددة ؟

السيدة توجان فيصل : الصياغة المحددة يصعب ان تأتي لأن الفقرة شائكة والموضوع اشوك ، من هنا اقترح إعادة صياغتها بحيث تزال الأحكام القطعية والاستقطاب وان ينص فيها ان يتم بحث هذا الموضوع بشكل دائم بالتنسيق والتعاون والتوافق مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية ، لأنه لا يمكن ان ندعي إننا احن على الطفل من امه ، هناك شعب فلسطيني له الحق في ارضه والقدس المحتلة ، بعيداً عن الاستقطاب إعادة صياغة تضمن التواصل والتشاور والتوافق بالنص الموجود هنا .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، استاذ سمير حباشنه .

السيد سمير حباشنه : معالي الرئيس ، الزملاء المحترمين .

يعني انا الفقرة الثانية انا لا اعتقد ان مجلس النواب قد دخل في مسألة الأستقطاب بسبب ان القدس بوضعها الحالي هي ارض محتلة ، وفعلاً كما نوقش في لجنة الرد على خطاب العرش السامي هي في حالة اي فراغ سوف تؤول هذه المقدسات الى وزارة الاوقاف الاسرائيلية او وزارة الأديان الاسرائيلية ، اي اننا لا نعتدي على حقوق قائمة عملياً وقد ناقشنا هذه المسألة باللجنة وحددناها كما يلي :

ان في غياب الوجود العربي والاسلامي شتى مظاهر الوجود الرسمي العربي والاسلامي في القدس فأننا نفهم الولاية الدينية مؤقتاً بأنها موطىء قدم عربي واسلامي في القدس ، هذا موطىء القدم لا يجوز واذا ما تحقق ان نخليه ونخليه للمجهول ، انا بعتقد اننا نمارس دور وطني وقومي عربي واسلامي ما دمنا نحافظ على موطىء القدم هذا لان اخلاءه يعني المجهول لذلك معالي الرئيس اقترح على الزملاء في المجلس ان نبقي هذه الفقرة كما هي لانها تتحدث عن الولاية الدينية ونأمل من الله تعالى ان تمتد الولاية الدينية لتُصبح ولاية سياسية انشاء الله ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : انا اقترح شطب هذه الفقرة لأن الخطر التخلي عن رعاية الاماكن المقدسة ، الخطر الحقيقي هو بالأحتلال وان وضع هذه الفقرة والأساسية التي احدثتها الدولة الاسرائيلية هو حق عبارة عن ضرب اسفين للعلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني ولهذا السبب ما زالت القدس محتلة لا هي للأردنيين ولا هي للفلسطينيين وفصل الولاية الدينية عن الولاية السياسية هذا شيء حقيقة غير مفهوم لدينا ، فشطب هذه الفقرة اعتقد إن يساعدنا في المرحلة القادمة مرحلتنا القادمة هي استحقاقات جديدة ، استحقاقات التضامن العربي علينا ان نعي جيدا للمرحلة القادمة ، ومع الشكر سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاساذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس ، سيدي الرد على خطاب العرش على الأغلب يكون رد دبلوماسي ورد عام واقترح حتى يحضى الرد دائماً بالاجماع ان يتم ذلك بالتوافق وهذا يعني ان نخرج من الرد اية قضايا ذات موضوع خلافي ليس ذو اهمية بمكان . التأكيد عليه في هذا الرد او غيره ، فتجنبا لذلك اقترح معالي الرئيس ان نضع هذا الموضوع جانبا والحقيقة هناك ملاحظات كثيرة يمكن ان نقولها انا وزميل آخر حتى ما تم عليه في الصفحات الأولى . لكن نفهم ان الرد هو رد دبلوماسي عام يمرر هذا الشئ شكرا .

معالي رئيس المجلس : استاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس ، في السطر الرابع ورد كلمة لأنفسهم المقصود فيها لا ننافسهم ارى ان تبقى الفقرة كما وردت وليست مجال للنقاش ، شكرا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزبن.

الدكتور محمد الزبن : شكراً معالي الرئيس ، من حيث المبدأ انني اثني على ما تفضل به الزميل سمير حباشنة ولكنني اود ان اذكر الزملاء الافاضل بأن القدس محتلة منذ عام ٦٧ . ولا زالت لحد الان ولكن يذكر جميع الزملاء بأن الأردن هو الذي مسؤول عن الاوقاف منذ ذلك الوقت حتى عام ٨٧ ، وعام ٨٧ ، عندما كان هناك فك الارتباط كان هناك طلب من منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني بأن يقوم الأردن بهذا العمل الأنساني القومي الأسلامي ، لذلك لا ارى بهذه الفقرة ما يتناقض مع جميع هذه الأمور لذلك اطالب الزملاء بالموافقة عليها كما جاءت ، وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : يعني فقط ارجو من الزملاء عدم تكرار الآراء اذا كان هناك آراء جديدة ومقترحات جديدة في هذا الموضوع ارجو ان نستمع لها ، الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : اضافة العبارة التالية الى اول السطر الثاني من الفقرة الثانية الصفحة (٨) وهو وان مجلس النواب ليدرك من موقع مسؤوليته ممثلا للشعب الأردني مخاطر قرار السلطات الأسرائيلية بضمه القدس كما يدرك مخاطر التخلي عن رعاية الأماكن الأسلامية المقدسة الى آخر الفقرة وذلك لنبرز دور الاردن في المحافظة على القدس كاملة ومن خلالها المحافظة على رعاية الأماكن المقدسة ، وشكراً ، اضافة عبارة واحدة قبل السطر الثاني .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النسور .

الدكتور عبد الله النسور رئيس لجنة الرد على خطاب العرش : سيدي معالي الرئيس ، أولاً : هذه الفقرة الثانية والتي تليها هي لب الخطاب واذا ما عدنا الى الصفحة السابقة نجد ان هاتين الصفحتين هما الخطاب



حقيقة وهو خطاب غير مفرغ من المحتوى ولا ينبغي ان يكون ولا أشارك الرأي بأنه دبلوماسي وانما يدخل في صلب المواضيع بدقة وبحكم انني عضو في هذه اللجنة ومن استعراض اسماء الاعضاء الذين تحدثوا او لم يتحدثوا فلقد صيغت كلمة، كلمة، ونالت اجماع المشاركين على إختلاف توجهاتهم السياسية واقرأ مثبتاً مقدار التوازن في هذه الفقرة السطرين الأولين من الفقرة الثانية : وان مجلس النواب ليدرك من موقع مسؤوليته ممثلا للشعب الأردني مخاطر التخلي ، اذاً نتحدث عن التخلي ، عن رعاية الأماكن الأسلامية المقدسة في هذه المرحلة ، نحن نتحدث عن المرحلة القائمة حاليا، نحن لا نتحدث عن سيطرة سياسية او سيادة على القدس لا اليوم ولا بكرة ولا في اي وقت نحن نتحدث عن التخلي عن رعاية الاماكن الاسلامية في هذه المرحلة ، نحن لا ندعي بأننا نأخذ حق أحد ولا نزعم اننا احقُّ على الوالدة من ولدها او على الولد من والدته ، هذه العبارة دقيقة صياغة والفقرة الثانية سيدي الرئيس ايضاً المتحدثة عن مجهود السلام وعن معاهدة الصلح صيغت بدقّة تامة وحسنة التوقيت لأن المجلس لم ينظر بعد في هذه الاتفاقية ولذلك لم نطلق اوساط لا إيجابية ولا سلبية على هذه المعاهدة منطلقين من ان سيادة المجلس على النظر في اموره وفي المشاريع المطروحة امامه حق مطلق ولا يجوز استباق الامور ونعطي المعاهدة لا بالإيجابية ولا بالسلبية ولذلك فأن بعض المقترحات التي اقترحت الحقيقة انما تنسف الخطاب تمام ، ولما كان قد نال الأجماع بدون تحفظ من مختلف المشاركين به فأنني اقترح الابقاء دون ادخال اي تعديلات عليه ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي رئيس اللجنة ، معالي الاستاذ هاشم الدباس .

معالي وزير البريد والاتصالات : سيدي الرئيس ، اعتقد ان ولاية الاردن أو رعاية الأردن على الأماكن المقدسة في فلسطين هي ولاية مستمرة من العشرينات وحين تكونت منظمة التحرير ايضاً وافقت وحين فك الارتباط ايضاً وافقت منظمة التحرير على ان يستمر الأردن في رعاية الأماكن المقدسة ، في هذا الظرف بالذات التي لم تتضح الصورة بعد لمدينة القدس لا يجوز لأي مسلم او عربي ان يترك القدس تحت سيطرة اليهود وخصوصاً الأماكن المقدسة ، الأردن حقيقة من حرصه على الاستمرارية ومن حرصه على عدم وجود فراغ للرعاية الدينية اصر ومن خلال موقع المسؤولية والأمانة والاخلاص للقدس وللأمة العربية ان تكون ولايته على هذه الأماكن الى حين يبين ، ما هو وضع القدس وان ؟ وان انشاء الله ستعود القدس لأهلها في فلسطين ولذلك ارى ان نبقى على هذه وخصوصاً وانها ايضاً جاءت مؤكدة في خطاب العرش السامي وان جلالة الملك اصر على هذه وهو من حرصه على القدس وعلى اثارها وعلى قدسيتها للعالم العربي والاسلامي ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين ، ارجو ان نستمع الى آراء اذا كان هناك آراء جديدة .

السيد خليل حدادين : ابقاء هذه الفقرة كما هي فأنني اقترح التالي مع تذكيري لزملائي بالعهدة العمرية ان تعدل كالتالي :

للشعب الاردني مخاطر التخلي حالياً عن رعاية الأماكن الاسلامية المقدسة والمسيحية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ منصور بن طريف .

معالي وزير الزراعة : اود أن اؤكد على ما ذكره معالي الزميل الدكتور عبد الله النسور من حيث صراحة وعقلانية المضمون الذي ورد في مشروع الرد على خطاب العرش السامي ، وان هذا انما يمثل قناعة ماسة تامّة لمجلس النواب في هذا الموقف الصريح اما ما اثير من حيث الاستقطاب فأعتقد أنه ليس وارداً لا من حيث المبدأ ولا من حيث الواقع فأذا كنا كمجلس نواب نعبر عن قناعة اكيدة لموقف عربي اسلامي اصيل ، فهل هذا استقطاب لنظام معين؟ ليس هذا إستقطاب هذا موقف نؤيده ونؤكده لأنه يمثل موقف نحن متبنون له ، شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، يعني الحقيقة انا اشعر انه اوفينا هذه القضية ما يكفي من الحوار ، سأعطي زملاء اثنين حق الكلام وارجو بعد ذلك ان يتخذ المجلس القرار المناسب على ضوء ما تم اقتراحه وما سبق . الشيخ ضيف الله المومني .

السيد ضيف الله المومني : في السطر الرابع للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي لا ننافسهم على شيء بدل ننافسهم ، اذا بقيت ننافسهم الاقتراح الذين لا ننافسهم على شيء .

معالي رئيس المجلس : هل هناك ملاحظة اخرى ؟ الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة .

السيد عبدالله اخو ارشيدة : شكراً معالي الرئيس ، لا اريد ان اضيف لما قاله الاخوان وقد اوفوا الموضوع حقه من الحديث ولكنني اريد ان اذكر بشيء هام بأن الاتفاقات التي تمت بين السلطة التنفيذية الفلسطينية وبين دولة اسرائيل اجلت موضوع القدس برمته الى آخر المراحل ليس فقط الاماكن المقدسة وانما القدس بكاملها سينظر في أمرها عربيا واسلاميا وليس القرار اردني وفلسطيني فقط، هذه امور تهم اقطار عربية واسلامية كثيرة ولن تتخلى هذه الدول عن ابداء رأيها في المحافل الدولية او في المراحل النهائية من مناقشات معاهدة السلام للسلطة التنفيذية ولدولة اسرائيل اما بالنسبة الى موضوع الأماكن المقدسة والتي اصر الاردن وهو منذ حديث الأمام علي رضي الله عنه .

تثبيت البيت الهاشمي في القدس والذي قال ارجو ان يصحح لي الاخوان الأسلاميون اذا كنت انا مخطأً بانه قال :

يا ليتني ان اكون لبنة في بناء الصخرة والمسجد الأقصى والصخرة المشرفة فلذلك فلذلك كل المحاولات الآن لألغاء اي بند من هذه او فقرة من هذه الفقرة المترابطة المتكاملة التي تعطي الأمور حقها في هذه المرحلة انا اعتقد انه من قبيل التخريب والتعطيل ولذلك ارجو من المجلس الكريم ان نصوت عليها كما وردت من اللجنة الكريمة بدقتها كاملة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان نقطة نظام .

السيدة توجان فيصل : عندما يقفل الحديث في موضوع والحديثين للمتحدثين الذين يلي هذا الاقفال قبل التصويت يكون متحدث مع ومتحدث ضد ، بما ان الاستاذ المومني كان محايد وقال اذا بقيت ، وتحدث الاستاذ اخو ارشيدة وكان ضد تغيير الفقرة مع ابقائها ، فهل يسمح لي الرئيس ان اتحدث مع تغييرها كرأي آخر باعتبار انني اخذت الموضوع بالاساس .

معالي رئيس المجلس : يا سيدتي بهذه الفقرة تحدث اكثر من عشرين زميل وابدوا آراء ومقترحات استمع لها المجلس الكريم واعتقد ان كُلّ الآراء التي يمكن ان تقال في هذا الموضوع طرحت وطلبت اكثر من مرة أنه إن كان هناك آراء جديدة أرجو ان يسمعها المجلس ، اذا كان هناك رأي جديد سيدة توجان ارجو ان نسمعه تفضلي .

السيدة توجان فيصل : الذي سأضيفه هو تعقيب على بعض ما قاله الزملاء كون مشكلة من اطياف متعددة من المجلس صياغة الرد على الخطاب ليس هو الحجة في تصليحها لأن كل الفقرات اذا لا تعاد النظر فيها ولا تبحث بما ان اللجنة صاغتها .اذاً البحث فيها مفتوح فهذه ليست حجة لتدعيمها .

النقطة الثانية : انه لا يتعارض مع تبني فكرة دور في الرعاية واهمية وحفاظ على القدس وتعاون مع اخواننا الفلسطينيين الى ان تمر المرحلة المؤقتة لا يتعارض ابداً ان تعدل من الصيغة وتنص على التعاون والتوافق والتحاور مع الفلسطينيين بالعكس هذه ستدعم هذه الفقرة بأقوى لأن لا اعتقد انه حتّى الدولة والسلطة الرسمية اقفلت باب التحاور ، فلماذا نرفض ان نشير للتعاون والتحاور والتوافق مع إخواننا الفلسطينيين .

معالي رئيس المجلس : حسنا، سعادة المقرر .

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم

انا اشكر للأخوة اصحاب السعادة الملاحظات في الاتجاهات المختلفة والتي اذكرها في ثلاث :-

الجزء الاول منها والمتعلق في الالفاظ والاستبدالات اللغوية والتي اعد الاخوان باعادة تدقيقها المرّة تلو المرة حتى نصل الى الافضل بالتشاور مع اصحاب الاختصاص ولا عيب في ذلك ولا ضرر ، اما الجزء الثاني المتعلق بالفقرة الاخيرة والتي تتعلق بنظر مجلس النواب الموقر لموضوع الاتفاقية فانني اؤكد للأخوة ان اللجنة وقد انطلقت في صياغتها

لهذه الفقرة انما بنت رأيها على احترام الدستور واحترام التوافق مع خطاب العرش ذاته واحترام القواعد والاصول من حيث تجنب ابداء اية وجهة نظر قبل عرض الاتفاقية على المجلس الكريم وكان المجلس قد اتخذ قراره سلفاً وفي ذلك نقيضاً لمبدأ طرح الاتفاقية عليه وهو ما حرصت اللجنة على تأكيده والذي إصرّ على رجائي الى المجلس الموقر من اصحاب المعالي والسعادة بتاييد هذا الجزء كما ورد تجنباً للوقوع فيما نريد ان نتحاشاه .

اما عن الجزء المتعلق بالقدس الشريف والذي ارجو ان اؤكده للأخوة ان اللجنة وهي تصوغ هذا القرار لم تأتي براي قاطع في اي مسالة ولم تدعوا الى اتخاذ قرار لم يتخذ وانما بنت ذاتها على اساس روح المواطنة الصادقة والاشتراك المطلق بين الاهل في فلسطين والاردن على صون تفهم الوضع القائم والركون الى الاسباب العملية الموضوعية وتجنب ان يكون للعدو دوراً في خلق هذا التنافس او دوراً في زيادة الشقة والهوة بين الاخوة في البلد الواحد على ضفتي النهر واؤكد للاخوة ان حذف الفقرة او اي اضافة اليها او انقاص منها انما يعني الوقوع في المحضور وهو المصادرة على المطلوب ، اكرر رجائي للأخوة بأن اللجنة لم تنطلق من اي بعد او نظر سياسي وانما انطلقت من بعد جماهيري شعبي ووطني بني على حرص صادق لا تهدف اطلاقاً الا حسن التعامل مع القضايا الموجودة وحتى يمكن اتخاذ القرارات السياسية بشأنها وللمجلس ان يتخذ بذلك الوقت القرار الذي يرتأيه ، اكرر رجائي للاخوة لإبداء الرأي في الصفحة كاملة مع الملاحظات التي تم ايرادها ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : تفضل يا دكتور .

الدكتور احمد الكوفحي : مع ايماني المطلق بأن السيادة الكاملة على فلسطين من الماء حتى الماء يجب ان تكون عربية اسلامية ، ولكني في هذه القضية اقول الكلام منطوق ومفهوم فإذا بقيت العبارة هكذا فيستطيع عدونا أن يتذرع بأخذ المعنى عن طريق المفهوم والأدنى يدخل في الاعلى ، ولذلك اقترح شطب العبارة، التخلي عن رعاية الاماكن الاسلامية المقدسة ، الاستعاضة عنها بعبارة مخاطر التخلي عن السيادة على الاماكن الاسلامية المقدسة وشطب كل الباقي لأن الأدنى الذي نريده يدخل في الأعلى ، الأدنى الذي هو رعاية المقدسات يدخل في الأعلى الذي هو السيادة ، اذا بقيت بهذه العبارة يأخذها اليهود وامهر منهم في العالم شياطين يفسرون كيفما يشاءون فكيف نعطيهم دلالة في لغتنا العربية وهي دلالة المفهوم ، ولذلك اقترح التخلي عن السيادة عن الاماكن الاسلامية والمسيحية نضيف المسيحية المقدسة ونشطب الباقي الخمس اسطر الاخيرة ونكون قد حققنا الهدف الذي نريد وزيادة ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً يا دكتور ، اذاً الوضع كالتالي ، الحقيقة هناك اقتراحات ودعونا نفصل الفقرة الاولى عن الفقرة التي بنهاية الصفحة ، هناك الفقرة التي تتعلق في الاماكن المقدسة وهناك الفقرة التي تتعلق بمعاهدة السلام ، الفقرة الاولى الحقيقة لم يروني يعني ملاحظات ثني عليها بنص جديد فقط هناك اقتراح بشطب الفقرة وبالتالي الاقتراح الآخر هو الابقاء عليها كما وردت من اللجنة ، من مع شطب هذه الفقرة ؟

٧-٦٢ .

وتبقى الفقرة .

الفقرة الأخيرة ، أُقترحت اقتراحات ولكني لم اسمع اية تثنية على هذه الاقتراحات، هناك اقتراح من الاستاذ مفلح الرحيمي وهناك اقتراح من الدكتور همام سعيد ، الامانة العامة ارجو قراءة اقتراح الدكتور همام سعيد .

السيد الامين العام : الاقتراح (إرى اضافة هذه الفقرة الاخيرة من صفحة ثمانية ونرى عدم الموافقة على المعاهدة للأسباب التالية :-

١ - لأنها تتناقض مع ثوابت الامة وعقيدتها ووحدة شعوبها وإوطانها .

٢ - لأنها تقر التنازل عن جزء كبير من المملكة الأردنية الهاشمية حيث نصت المادة الاولى في الدستور بأن اراضي المملكة الاردنية كل لا يتجزأ .

٣ - لانها اقرت لليهود بأن يقيموا مستوطنات على الارض الاردنية وهما الباقورة والغمر ، وهما صورة عن المستوطنات التي بدأها اليهود في فلسطين منذ اكثر من (٩٠) سنة .

٤ - لأنها لم تدخل الوطن البديل بل اوجدت الوطن البديل عندما وافقت على توطين اللاجئين والنازحين دون ان يتحمل اليهود مسؤولية في هذا المجال .

٥ - لأنها تعطي الجهود حق التقاضي امام المحاكم الاردنية مما يفتح المجال لبناء مستوطنات جديدة ، اذا تبين ان ليهود اراضي اشتروها في عهود سابقة .

٦ - لأنها تعطي اليهود حق في الآبار التي اغتصبوها بل وان يأخذوا تراخيص جديدة لآبار أخرى .

٧ - ان هذه المعاهدة تتناقض مع سيادة الشعب على ارضه وفيها انتهاك عظيم لهذه السيادة .

معالي رئيس المجلس : مقترح الدكتور همام مطروح للتصويت ، من مع هذا المقترح ؟

السيد الامين العام : ١٤-٦١ .

معالي رئيس المجلس : ١٤ من ٦١ . ويبقى نص اللجنة ، عفواً هناك اقتراح . ما هو ؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : اضافة العبارة التالية الى الفقرة (٢) وان مجلس النواب ليدرك بموقع مسؤوليته ممثلاً للشعب الاردني مخاطر قرار السلطات الاسرائيلية بضم القدس كما يدرك مخاطر التخلي عن رعاية الاماكن الاسلامية المقدسة الى آخر الفقرة .

قدمته كمقترح وثني عليه من عدد كثير

من الاخوان .

معالي رئيس المجلس : تم التصويت يا دكتور على هذه الفقرة ، ارجوك تم التصويت على هذه الفقرة وتجاوزناها ونحن في الفقرة الاخيرة ، اذاً تبقى الفقرة كما وردت في النص الاصلي ، وشكراً .

لم يثنى عليه في الوقت المناسب ، ثنى عليه ؟ ما هو المقترح ؟ تلك الفقرة التي تكلم بها الدكتور قد انتهينا منها وتجاوزناها ، نناقش هذه الفقرة بعينها ، يا سيدي قد تم التصويت على الفقرة ، هل يرى المجلس العودة والتصويت على الفقرة ، هل يرى المجلس العودة والتصويت على مقترح الدكتور ابراهيم ؟ الدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور رئيس لجنة الرد على خطاب العرش : سيدي الرئيس لو طرحت هذا الموضوع . هل يرى المجلس او لا يرى ؟ فهذه ستصبح سابقة لأنه انت مناط اليك تطبيق النظام الداخلي والنظام الداخلي لا يسمح لك ولا لنا العودة مع كل الاحترام للزميل ابراهيم وما تقدم به الدكتور ابراهيم الكيلاني عضو في لجنة الصياغة والدكتور ابراهيم الكيلاني تقدم بنصوص مكتوبة ضمنة بهذا الخطاب بالضبط وحرفياً ، اما ان يأتي الآن ويدخل تعديلات وهو عضو في اللجنة فهي سابقة إخرى لا انصح بها ، وشكراً .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : معالي الرئيس العبارة التي اقترحتها تمثل عقيدة الشعب الأردني بالنسبة للقدس ، كتبتهافي لجنة الرد وحذفها الأخ عبد الله النسور ، حتى القدس نختلف فيها .

معالي رئيس المجلس : بداية وانت حريص على النظام الداخلي في المجلس وكلي استعداد لأعطاء الجميع فرصة الكلام انه اذا رغبت في الكلام ان تستأذن وتأخذ الدور .

ثانياً : يعني هل يجوز لأعضاء اللجنة بعد ان يتفقوا في اللجنة ، وانا الحقيقة عندما طرحت اقتراحك لم ادرك انك عضو في اللجنة الى ان لفت نظري رئيس اللجنة ، هل يجوز لأعضاء اللجنة ان يتلوا باقتراحاتهم الى هذا المجلس ام لا ؟ هذه قضية اعتقد انها محسومة سلفاً .

ثالثاً : اننا قد تجاوزناها في التصويت .

تفضل معالي رئيس اللجنة .

معالي رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس ، ان هذا النص الذي بين ايديكم موقع على مسودته التي اعطيت الامانة العامة بالحرف ولا يوجد تغيير باي حرف مع كل الاحترام لما ذكره الزميل ولذلك لا يوجد حذف ولا إضافة على الأطلاق .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، اذاً الصفحة الثامنة بكاملها ، اقتراح الرحيمي لم يتم التصويت عليه ، الأمين العام ارجو قراءة اقتراح الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد الامين العام : الاقتراح (الفقرة الأخيرة صفحة ثمانية اقتراح سعادة النائب مفلح الرحيمي .

يا صاحب الجلالة اننا نثمن عالياً جهود جلالتكم للسعي من اجل اعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الاردني وكذلك سعيكم الموصول للسلام العادل الشامل على قاعدة الأرض مقابل السلام وان مجلس النواب سينظر في مشروع قانون معاهدة السلام الى آخر الفقرة .

معالي رئيس المجلس : من مع الأقتراح ؟

(١٥) لم يفز الاقتراح ، الصفحة الثامنة كما وردت من اللجنة ، هل يوافق المجلس ؟

موافقة .

الصفحة التاسعة للنقاش ، اية اقتراحات على الصفحة التاسعة ؟

الدكتور الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

في الفقرة الثانية وان مجتمعنا يرفض كل ما يسيء للأسلام الى آخر الفقرة ، الحقيقة ما قبلها يغني عنها واذا إصرينا على ان نبقيها فيجب ان لا ننظر بعين واحدة ، ان نضيف كلمة او حكومات لأن الحكومات التي تغتال الديمقراطية يوم يتقدم من خلال قناة الديمقراطية الاسلاميون يجب ان تدان ، وان الحكومات التي لا تسمح قوانين احزابها ان يقوم حزب على اساس الاسلام ودين الدولة الرسمي الاسلام في دستورها ايضاً يجب ان تدان فلذلك حتى نكون منصفين او حكومات ، اما ان تبقى الحكومات التي تفعل السبعه وذمتها والسبع الموبقات في منأى عن ان ينص عليها فهذا تميز نسأل عنه امام التاريخ ثم امام الله اوحكومات او افراد او جماعات او حكومات،كلمة واحدة او حكومات بعد جماعات .

معالي رئيس المجلس : هل هناك تثنية على هذا القرار ؟

اصوات : نثني .

معالي رئيس المجلس : دكتور محمد عويضه .

الكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

في الفقرة الاولى في السطر قبل الاخير يقول : ان منّ علينا بقبول المعارضة والموالاه حقيقة هذا التقسيم غريب ، ولذلك انا اقترح ان تصبح بقبول الرأي والرأي الاخير ، ما عندنا معارضة وموالاه الكل مواطن لبلده وحرماته ومقدساته هذه واحدة .

في اخر هذه الفقرة يقول انما تكون يتكلم عن الديمقراطية والمعارضة انما تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وهي تمثل الوجه الآخر الحقيقة المعارضة ، اقترح إضافة وهي تمثل الوجه الآخر للحقيقة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اين موقع الاضافة يا دكتور .

الدكتور محمد عويضة : اعيد ، نحمد

الله ان منّ علينا بقبول بدل المعارضة والموالاة بقبول الرأي والرأي الآخر هذه واحدة . والقضية الثانية في آخرها وان المعارضة الشورية والديمقراطية انما تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة ، اقترح إضافة وهي تمثل المعارضة ، وهي تمثل الوجه الآخر للحقيقة ، ثم اقتراح ثالث الجملة الفقرة الثانية ، وانا مجتمعنا يرفض كل ما يسيء .. الخ . اقترح اما حذف هذه العبارة او اضافة او حكومات نحن نرفض العنف غير المسؤول من الأفراد والأحزاب والحكومات ومن اي جهة صدر ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس ، انا اثني على تغيير عبارة المعارضة والموالاة بتعبير الرأي والرأي الآخر فقط ، اثني على هذا التغيير وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي الرئيس .

لي ملاحظة ، ان الاسلام الحقيقة الكبرى في هذا العالم وفي حياة امتنا دين الله والحقيقة الاكبر شأناً والاعلى شأواً ولا يمكن لقوة او فكر او سياسة ان يلغيها من هذا العالم ، الاسلام دين الحكمة والعقل والدعوة الى الله بالموعظة الحسنة والدفع بالتي هي احسن ، لحد الآن جيد ، لكن اضيف هنا ، انه دين شامل لكل نواحي الحياة وأن كان هذا الدين هو دين الحكمة والعقل والدعوة الى الله بالموعظة الحسنة والدفع بالتي هي احسن ، فهو دين القوة والتحرير والجهاد من اجل المستضعفين في الارض ومن اجل تحرير البلاد والعباد وفي الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (رأس الأمر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنانه الجهاد في سبيل الله) .

ومن هنا الحقيقة ارى ان توضع هذه العبارة ، حتى لا يكون مفهومنا للدين انه يقتصر فقط على نواحي الحكمة والموعظة الحسنة وكأننا منهزمون ، ونصور ديننا فقط كلمة ولكن هذا الدين هو دين قوة وتحرير ايضاً، ارجو ان توضع هذه العبارة ، كما اضيف ايضاً شطب العبارة اللي هي وان مجتمعنا يرفض كل ما يسيء للاسلام وكأننا ندافع عن هذا الدين ، فالدين لا يحتاج الحقيقة الى دفاع عنه ، لأنه دين الله ودين الاسلام ودين القوة وشكراً .

اصوات : نثني على هذا .

معالي رئيس المجلس : السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي الفقرة الثانية :

وان مجتمعنا يرفض كل ما يسيء للاسلام ويلطخ ، يشوه بدل هذه الكلمة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الفقرة الاخيرة ارى حذفها لان ما قبلها يغني عنها .

معالي رئيس المجلس : الفقرة الاخيرة ؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : وان مجتمعنا يرفض كل ما يسيء للاسلام الى اخر الفقرة ما قبلها يغني عنها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : تصليح لغوي في اول سطرين من الفقرة الاولى يقول :

ان الاسلام هو الحقيقة الكبرى في هذا العالم وهو في حياة امتنا دين الله الاعلى شأناً .

حتى لا تتكرر العبارة الحقيقة مرتين والكبرى مرتين .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ذيب .

الدكتور ذيب خطاب : شكراً معالي الرئيس .

ارجو ان تصبح العبارة كما هي :

وان من فضل الله على هذه البلد ان منّ علينا بشورية تسمح للمعارضة ابداء رأيها بحرية ووضوح ضمن الدستور والقانون مع رفض كل ما يسيء للاسلام من اية جهة كانت رسمية او شعبية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : افضل ان تبقى العبارة والحقيقة الاكبر شأناً ، ان لا تصبح دين الله الاعلى شأناً ، لأن هذه قد تمس بأديان اخرى وخاصة في ديان المسيحية .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، هناك بعض الاقتراحات اللي وردت ، بداية اقتراح الدكتور الكوفحي ، باضافة او حكومات بعد لفظ جماعات .

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

السيد الامين العام : ١٢ من ٥٥ .

معالي رئيس المجلس : وفشل الاقتراح ، هناك اقتراح بابدال المعارضة والموالاة بالرأي والرأي الآخر .

من مع الاقتراح ؟

اغلبية .

هناك اقتراح بحذف هذه الجملة ، ان مجتمعنا ولغاية شرورها هل توافقون على الحذف ؟

السيد الامين العام : ١٢ من ٥٦ .

معالي رئيس المجلس : وتبقى كما كانت، هذه الاقتراحات التي وردت في الصفحة التاسعة بعد الاقتراحات التي اقرت ، دكتور ذيب نقطة نظام .

الدكتور ذيب خطاب : هناك اقتراح وثني عليه ، تشطب العبارة وتصبح كما يلي:-

وان من فضل الله على هذا البلد ان منّ علينا بشورية تسمح للمعارضة ابداء رأيها بحرية ووضوح ضمن القانون والدستور ، مع رفض كل ما يسيء للاسلام من اية جهة كانت رسمية او شعبية .

معالي رئيس المجلس : هل ثني على هذا الاقتراح ؟

السيد المقرر .

السيد المقرر : اقول تم التصويت على شطب الفقرة وتم رفض مبدأ شطبها من حيث المبدأ ، فلا ادري كيف يمكن اعادة التصويت مرة اخرى .

معالي رئيس المجلس : نحن لم نقرّ الشطب ، يعني هناك اقتراح بشطب هذه الفقرة وتم التصويت عليها وفشل الاقتراح .

هناك اقتراح بالتعديل من الدكتور ذيب خطاب ، مقترح الدكتور مطروح للتصويت مع من مع الاقتراح ؟ عد الاصوات .

١٣ وبقي النص كما كان ، الشيخ عبد العزيز ما هو اقتراحك ؟

السيد المقرر : اضافة بعد التي هي احسن ، وان كان هذا الدين هو دين الحكمة والعقل والدعوة الى الله بالموعظة الحسنة والدفع بالتي هي احسن فهو كذلك دين القوة والتحرير والجهاد من اجل المستضعفين في الارض ومن اجل تحرير البلاد والعباد وفي الحديث (رأس الأمر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنانه الجهاد في سبيل الله) .

اقتراح الاستاذ عبد العزيز جبر .

معالي رئيس المجلس : اين موقع هذا الاقتراح ؟

السيد عبد العزيز جبر : في السطر الرابع والدفع بالتي هي احسن .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، مع من مع اقتراح الشيخ عبد العزيز ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام : ١٨ من ٥١ .

معالي رئيس المجلس : ويبقى النص كما كان ، الصفحة التاسعة مطروحة للرأي كاملة ، من مع نص اللجنة مع التعديلات ؟

موافقة .

الصفحة الأخيرة مطروحة للرأي ؟

موافقة .

هل توافقون على الرد كامل ؟

موافقة .

شكراً لكم وبذلك يكون المجلس الكريم قد اقرّ صيغة الرد على خطاب العرش مع التعديلات التي اقرّت .

(وهذا هو نص الرد على خطاب الرش السامي كما اقره مجلس النواب الكريم) .

بسم الله الرحمن الرحيم

ردّ مجلس النواب على خطاب العرش السامي

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم أيده الله ورعاه ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

فانه لما يعزز الثقة بديمقراطية راسخة ، ويبعث على الطمأنينة بشورية ثابتة ، ويوطد الأمل بمستقبل أكثر اشراقاً ، تفضل جلالتكم بافتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الثاني عشر وقد شملكم الباري بموفور الصحة وأمدكم بأسباب القوة والذي نتوجه اليه بالدعاء بأن يبقيكم معيناً للصبر ووعاء للحكمة ونموذجاً للصمود ومعقد أمل الأمة في وحدة تتحقق ونهضة تتجسد وتاريخ يتجدد ، وراية الحق والحرية والعدل ترفرف في أرجاء الدنيا شامخة خفاقة .

يا صاحب الجلالة ،،،

ان مجلس النواب وقد تلقى كل كلمة وجملة ومعنى واشارة من خطابكم السامي بآذانه ووعيه ووجدانه ما زال يترسخ في عميق ادراكه ويتعاظم في مستقر قناعته الأحساس بصدق الانتماء ، وقوة الاعتقاد ، والقدرة على البقاء وحتمية المضي قدماً والارتقاء ، وفي الوقت الذي يدرك فيه ما سيستقر في أسماع الملأ من الناس وما هو مدرك مما يمكن أن يترتب عليه ، الا أنه قد مس بحرارة ما يجري في عروق شعبكم من ثبات ومضاء ، وهز بقوة أهدافهم أهداف الثورة العربية الكبرى ووضعهم وأبناء الأمة في نقطة الضوء ودائرة النور التي جليتم عنها بعض تعتيم المرحلة وتظليم المتمكنين من أسباب القوة وجبروت القهر ، والذي لم يكن لهم وما أمكن لأحد من قبلهم أن يمحو لهذه الأمة تاريخاً ، أو يبدل لها عقيدة أو يقتل فيها عزيمة ، أو يغير لها ثقافة أو يقيد لها حركة ، وذلك بفعل الأفذاذ من أبنائها والذي كان فضل الله كبيراً بأن يكون أجدادكم أعلام بني هاشم حاملي لواء حريتها ونهضتها وعلى الدوام .

يا صاحب الجلالة ،،،

ان مجلس النواب وقد تابع خطواتكم قبل عباراتكم ، وشاطركم مسؤوليات جساماً وتطلعات كباراً واعتاد أن يقيس الانجاز بحجم الموظف من جهد والمتوافر من امكانيات ، والواقع من ضغوط ومعوقات ليرى فيما تحقق على صعيد الهيكلة ورسم صورة الوطن وأسس الحكم ، محل فخره واعتزازه ويسجل بالتقدير والشكر والعرفان ما تحقق على صعد البناء وفي المجالات كافة من مكاسب ومنجزات وثمرات.

وليظل المجلس حريصاً على تأكيد دوره في عملية بناء هادفة من خلال ما هو اكيد تمثلكم له من تطلعات شعبكم الى نقله خطوة اخرى على طريق الوحدة والعدالة والحرية والديمقراطية ، بقوانين اكثر تطوراً ومعايير أكثر انضباطاً وأجهزة أدق انتقاء وتطبيقات أكثر احكاماً ، وليقطع المجلس على نفسه الوعد بأن لا يدخر وسعاً ولا يبدد وقتاً ولا يغمض عيناً في سبيل تدقيقها واخراجها قرة عين للقائد وشعبه وأمته .

يا صاحب الجلالة ،،،

ولما كان قدر الحسين وقدر الأردن أن يكون قلب الأمة ورئتها موقعاً ودوراً وقيادة ، وكانت عمان الصوت الصادح والعرين الآمن لدعاة الوحدة ، فانه وان لم يقدر للمشروع النهضوي العربي أن يحقق النجاح المطلوب

تمسكاً بالذات واحتماء بالغير فان المتغيرات من حولنا والذي استوعبها الأردن وأبدع في التعامل معها لتدعو الى أن نؤكد وقوفنا وراء جلالتكم ونؤكد على تعلق عيون وقلوب أبناء الأمة بكم يرقبون لحظة تجدد مساعي بناء صورة الأمة المنشودة .

لقد دعوتم من لحظة وقوع فتنة الخليج الى أن تحل الأمة مشاكلها بنفسها ، ولاقيتم من جراء هذه الدعوة الصادقة الصافية العنت ، وسوء التفسير ، فحدث للأمة ما حذرتم من وقوعه من سفك الدماء ، وفراغ الخزائن ، والاستخذاء للغرباء ، والصدوع لمشيئتهم ، ورهن مقدرات الأمة لغير ابنائها .

وها هو اليمن الواحد ، الذي نعتز به ، ونفرح لثبات وحدته امام المحنة والفتنة ، يستأنف البناء بعد أن دفع ثمناً غالياً كان يمكن تفاديه لو التزمت كافة الأطراف والجماعات بوثيقة العهد والاتفاق . أما العراق الجريح فان دمه ما زال ينزف ، وقد نكل الحصار بابنائه ، لم يوفر منهم شيخاً أو شاباً أو جنيناً أو طفلاً أو مرضعاً .

ان مجلس النواب ليرجو جلالتكم توظيف مكانتكم وكلمتكم المسموعة لرفع الحصار عن العراق الشقيق ومن احق منكم بني هاشم لنجدة شعب العراق واقالة عثرته .

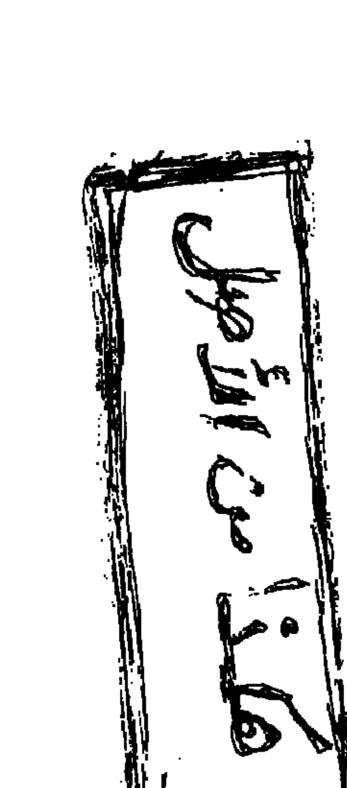
يا صاحب الجلالة ،،،

ان مجلس النواب وهو يشد على ايديكم ويحشد طاقاتهم لتجسيد اهدافكم في بناء دولة القانون والمؤسسات كنموذج للنظام العربي المنشود ليتطلع مع جلالتكم الى تأكيد استقلال السلطات وتوازنها من خلال ما تم توفيره ونأمل توفيره للسلطة القضائية وما يعتبر تأكيداً له من استقلال السلطة التشريعية مالياً واداريا مع ما يعنيه ذلك من متطلبات .

وان مجلس النواب وهو يفخر بسياج الوطن ودرع الديمقراطية وحصن العدالة منتسبي القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات والدفاع المدني باختلافها ليدعو الى تقديم كل أشكال الدعم والامكانات التي تبقيها عند أفضل مستويات الجاهزية والاستقرار وكرامة العيش والطمأنينة .

يا صاحب الجلالة ،،،

ان مجلس النواب وهو يفخر بما تم انجازه ليضع بين ايديكم تطلعات شعبكم الوفي والذي قد يكون ثقل الأعباء قد حال دون تحقيق المنشود منها في مجال الحد من مستويات الفقر واستفحال البطالة ولتكون محل تركيز حكوماتكم الرشيدة واهتمامها تخفيفاً للمعاناة وتمكيناً من الاضطلاع بدور البناء ، ولعل ما ننشده من التضييق من الفوارق بين المستويات على صعيد الأمة هو ما نحن أكثر جدارة به وقدرة عليه في تجربتنا الأردنية بما يحقق الاعتماد على الذات واحياء الكامن من الطاقات والمشاركة في بناء المشروعات ، واعتماد التخطيط العلمي واضح الغايات والخطوات .



يا صاحب الجلالة ،،،

ان مجلس النواب وهو يرى الدستور والميثاق ثوابت ومراجع ومعالم هادية ، ليتطلع الى خطوات أكثر تحديداً تتبناها حكومتكم الرشيدة في مجال المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز الا بحسب الكفاءة والجدارة ، وبما يكن من نفي كل احساس بالاخلال أو الخروج وذلك باتاحة الفرصة أمام عملية التدقيق والتثبت والوثوق وما يلزم من أسس وضمانات، واننا نرى معكم بان حسن تطبيق القوانين وامتداد مظلة المساءلة التشريعية على اجهزة الادارة المركزية واللامركزية والمؤسسات العامة ذات الاستقلال النسبي ضمانة لبلوغ الحياة الأفضل ، وتحقيق للوفر في النفقات ولمستوى أداء أعلى واحساس بالعدالة أكبر ، وتمكين لكل من أن يضطلع بدوره في موقعه بجدارة واقتدار.

ان الحنكة والخبرة القيادية التي طالما مكنت الاردن من الخروج معافى من الأزمات الداخلية والاقليمية لا بد من أن توظف في تهيئة الأردن للانتقال الى مرحلة الكفاءة والكفاية الاقتصادية في مواجهة مشكلات المستقبل بما يحمل من تحديات .

وان دعوة جلالتكم المستمرة لبناء الدولة الأردنية العصرية المنيعة على أساس العدل والحق والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعا تستوجب من الدولة التوجه الفاعل لمحاربة معضلة البطالة والفقر والتي تصيب قطاعات واسعة من الشعب وهي المعضلة التي تأتي في طليعة التحديات الداخلية التي تهدد أمن مجتمعنا واستقراره ، الأمر الذي يتطلب صياغة نهج اقتصادي واجتماعي متوازن يأخذ بعين الاعتبار اعادة توظيف الامكانات المالية المتاحة وفق منظور اقتصادي تنموي مستقر من النواحي كافة ، السياسية والتشريعية والنقدية والادارية بالإضافة الى العمل الجاد على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة .

وبالاضافة الى أهمية تطوير التشريعات المالية والاقتصادية ، وفي هذا الوقت بالذات ، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع الادخار والاستثمار وايجاد المناخ الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية فإنه لا بد من التأكيد على توفير الاستقرار للجهاز الاداري التنفيذي لمؤسسات الدولة ، بحيث يكون النسيج المؤسسي واضحاً ومتكاملاً ويؤمن الاستمرارية والكفاءة للتخطيط والتنفيذ .

وفي هذا المضمار وفي الوقت الذي نعتقد فيه أن الاستثمار واستئناف الزخم الانمائي هو الذي يوفر الاساس لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر فإنه لا بد من تنظيم سوق العمل الداخلي والاعتماد على العمالة الأردنية في جميع مجالات التنمية وايلاء التدريب المهني الأهمية ، الذي يستحق وتحسين كفاءة التدريب والاستيعاب التقني .

يا صاحب الجلالة ،،،

إننا لنكبر ما ورد في خطاب جلالتكم . من توجيه تربوي يتناسب وطبيعة المرحلة القادمة وتحدياتها .

وإن المحافظة على هوية الأمة الثقافية والتربوية والحضارية ليزيدنا تمسكاً بثوابتنا الايمانية العربية الاسلامية ، محافظين على الرسالة الكريمة التي حملها جدكم الأعظم صلى الله عليه وسلم وآل بيته الاطهار وجسدتها فلسفة التربية والتعليم النابعة من العقيدة والقيم العليا للأمة العربية ، داعين لأن تتعاون مؤسسات الجامعات والأوقاف والتربية والتعليم والثقافة والشباب والتوجيه والاعلام في بناء شخصية المواطن العربية الاسلامية بقلب وعقل مفتوح على العصر وحاجاته غير مقطوع عن جذوره الحضارية ورسالته الاسلامية وانتمائه القومي لعروبته واسلامه .

يا صاحب الجلالة ،،،

إننا نتخذ من هذه الفرصة الطيبة مناسبة لنتوجه من أهلنا الفلسطينيين ، سواء كانوا في الضفة الغربية المحتلة ، أو غزة هاشم الصامدة ، أو في أي مكان من هذه المعمورة ، بالتأكيد على أن الأردن ما تغيّر ، عربي الوجدان ، صادق الانتماء ، نقي الطوية في كل ما هو خير لهم وللعرب ، وإن فك الارتباط القانوني ، والاداري مع الضفة الغربية المحتلة ، لم يعن ، ولن يعني بأي حال من الأحوال ان ندير لهم ظهورنا ، بل سنظل على العهد الذي عرفونا عليه ، املنا من أملهم وألمنا من ألمهم ، مقدراتنا في دعمهم ، ومساعينا لصالحهم . واننا لنقبل ما يقبلون لأنفسهم ونحترم خياراتهم وارادتهم في السير بقضيتهم بالنهج الذي يرون أنه الأصوب .

إن التطورات الأخيرة في المنطقة مناسبة لنتذكر ونذكر بان هذا البلد ما فتىء منذ لحظة قيامه يعيش القضية الفلسطينية ، حدثا إثر حدث ، ونكبة بعد نكبة ، ويتلقى من صدماتها ما يتلقى ، ويكابد من ويلاتها ما يكابد ، بكل شرف ورجولة ، دونما حساب للربح والخسارة، ولطالما جاهد وضحى ووضع ديمومته على المحك ، كل ذلك ليقوم بواجبه تجاه ثرى فلسطين الحبيبة وأهلها ، وليؤدي الدور الذي تمليه الأخوة العربية الاسلامية ، وتقتضيه ما التزمت به الثورة العربية الكبرى من مبادىء .

وما ينبغي لنا ان ننسى أن الأردن كان دوما مهددا من الأعداء والخصوم وأن الدفاع عنه ، والابقاء عليه لنورثه للأجيال من بعدنا سليماً ، قوياً ، عزيزاً ، هو حق ، كما هو واجب في آن واحد .

يا صاحب الجلالة ،،،

وكما قلتم إن القدس هي « جوهرة السلام » فهي جوهرة الإسلام ، وهي ملك العرب ، وجزء غالي من تراب فلسطين .

وما من منصف إلا ويشيد بجهاد آل البيت في الحفاظ على القدس ترابا ومقدسات ، منذ اختارها الله لحكمة يقتضيها ، مسرى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وقبلة أولى له ومنطلقا لمعراجه ومسجدا تشد اليه الرحال ، كما اختارها الله مهدا لنبيه عيسى عليه السلام.

وان مجلس النواب ليدرك من موقع مسؤوليته ممثلاً للشعب الاردني مخاطر التخلي

عن رعاية الأماكن الاسلامية والمسيحية المقدسة، في هذه المرحلة التي لن يكون فيها هذا التخلي مضمونا لصالح اشقائنا في السلطة الوطنية الفلسطينية الذين لا ننافسهم على شيء، وانما يعني ذلك تسليمها لوزارة الاديان الاسرائيلية ، وبلدية القدس المدارة حالياً من قبل هيئة بلدية اسرائيلية صرفة ، وذلك وفقاً لقرار الكنيست بضم القدس ، ذلك القرار الذي لم نعترف به ، ولن نعترف به ، كما لم تعترف به هيئة الأمم المتحدة ، بل لم تعترف به اي دولة من دولها الاعضاء .

يا صاحب الجلالة ،،،

اننا نثمّن عالياً جهود جلالتكم الموصولة للسلام العادل والشامل الذي لن يتحقق الا باستعادة الأرض والسيادة العربية على كافة الاراضي المحتلة في الاردن وسوريا وفلسطين ولبنان ووفق كل الشرائع ، ومنها شرعة الامم المتحدة الذي عبّرت عنه تكراراً بقراراتها .

وإن مجلس النواب سينظر في مشروع قانون معاهدة السلام الذي ستتقدم به الحكومة، وفقاً للمادة ٣٣ (٢) من الدستور ، ليصدر فيه قراره الذي يرتئيه بما يتفق مع مسؤولياتنا الوطنية.

يا صاحب الجلالة ،،،

ان الاسلام الحقيقة الكبرة في هذا العالم وهو في حياة امتنا دين الله والحقيقة الأكبر شأناً، والأعلى شأواً ولا يمكن لقوة او فكر او سياسة ان يلغيها من هذا العالم . والاسلام دين الحكمة والعقل والدعوة الى الله بالموعظة الحسنة ، والدفع بالتي هي احسن ، ولئن واجه كثير من دعاة الاسلام الاستبداد والظلم بأساليب لا تتفق مع سماحة الاسلام فأن الاردن يعتز بوسطيته وديمقراطيته وشوراه ، والذي جعل من التعددية شعاراً لدولته ، وجامعا لشعبه ، وحصناً لأمته تحت القيادة الهاشمية وان من فضل الله على هذا البلد ، أن منّ علينا بقبول الرأي والرأي الآخر ضمن الدستور والقانون ، وان المعارضة الشورية والديمقراطية انما تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية .

وان مجتمعنا يرفض كل ما يسيء للاسلام ويلطخ صورته مما يصدر عن افراد او جماعات أو حكومات مما نشهده في اقطار شتى من هذا العالم ، حمانا الله من شرورها .

يا صاحب الجلالة ،،،

ان تمسكنا برسالة الثورة العربية الكبرى لوحدة العرب وحريتهم وكرامتهم وتشبثنا باسلوب الحكم الذي ارتضيناه شعباً وقيادةً على مبادىء الشورى ، والديمقراطية وحقوق الانسان ، وحريته ، وكرامته ، والتعددية السياسية ، والاعتدال في الفكر والسياسة ، ومشاركة الشعب ، ومكاشفته ، والثقة فيه ، والركون إلى قدرته على التعامل مع حقائق العصر ، وتفهمه للمستجدات ، وواقعيته في الحكم على الامور ، ... كل ذلك يجعلنا أكثر منعة ، واقوى لحمة كما يجعلنا محل اعجاب اخواننا الذين ربما تطلعوا لخيارنا باعجاب ،

وربما نسجوا على منوالنا ، فاقتربوا بأسلوب حياتهم منا واقتربنا منهم فنكون بذلك قد بنينا هذا البلد وخدمنا هذه الامة ... امتثالا لقولكم الشهير قبل ثلاثة عقود .

يا صاحب الجلالة ...

لقد جهدتم ، وشعبكم العربي الأصيل الوفي النبيل ، من اجل امتكم وحريتها ووحدتها ، ولاقيتم من جراء جهادكم النكران والعدوان ، ولكن الله اكرمكم في الحياة الدنيا ان تروا من شعبكم ما لا يراه قائد في حياته حباً، ووفاءاً ، وولاءً ، وثقةً فيما يصدر عنكم من مواقف ، وما ترون الى تحقيقه من رؤى وآمال لخير الشعب ، وصالح الأمة ، تطلعاً الى رضى الله عنكم ، وانصافاً لكم ممن سيرثنا من أجيال .

والله تعالى ندعو واليه نضرع ان يحفظ امتنا ووطننا ، وان يطيل في عمر جلالتكم ويمنحكم موفور الصحة ، ويمدكم بنصر من عنده .

« ولينصرن الله من ينصره ، ان الله لقوي عزيز » صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حكم خير	**م. سعد هايل السرور**
أمين عام مجلس الأمة	**رئيس مجلس النواب**

معالي رئيس المجلس : الاخ عبد الكريم نقطة نظام .

السيد عبد الكريم الدغمي : النظام الداخلي يقول :

ان ينتخب المجلس وفداً يرافق الرئيس الى الاعتاب الملكية لتقديم الرد على خطاب العرش السامي .

اقترح ان نفعّل هذا النص الذي تجاوزناه في دورات سابقة وكان المجلس بمجمله يرافق الرئيس لرفع الرد ، اقترح ان نفعّل هذا النص مع شرف ذهاب المجلس ، كاملاً الى هذا الرد ، فيجب ان تبحث هذه النقطة اما ان تذهب لجنة واما يذهب وفد ، واما ان يقرر المجلس ان يذهب بجميعه مع الرئيس لرفع الرد الى الاعتاب الملكية شكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : استقرت الاعراف البرلمانية ان يذهب ويتقدم امام جلالة الملك بالرد على خطاب العرش السامي وشكراً.

اصوات : نثني .

معالي رئيس المجلس : ستقرر الرئاسة شكل وكيفية وتوقيت تشرف بلقاء صاحب الجلالة لغايات الرد على خطاب العرش ، اما المجلس كاملاً او من يمثل هذا المجلس وشكراً .

تفضـــل .

السيد عبد الكريم الدغمي : ارجو ان اوضح انني لم اقصد حرمان المجلس وحرمان اي عضو من المجلس من الذهاب للتشرف بلقاء جلالة الملك ورفع الرد الى اعتابه السامية ، ولكنني قصدت ان هذه النقطة يجب ان تبحث ويجب ان يقول معالي الرئيس فيما اذا كان المجلس سيذهب بكامله او سينتخب وفداً لهذه الغاية .

هذا ما قصدت ولم اقصد شيئاً آخر فارجو عدم المزاودة علي في هذه النقطة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : يا سيدي سنطلب ان يذهب المجلس بكامله للقاء صاحب الجلالة. شكراً لك ، السيد بسام حدادين نقطة نظام تفضل .

السيد بسام حدادين : سيدي النص يقول ان المجلس يقرر مع احترامي وتقديري لثوابت رأيك وانا مع ذهاب المجلس كاملاً لكن لنقرر ذلك ، لنقرر كمجلس ، لن يقرر . ليطرح على التصويت مشان الله الاعراف البرلمانية نحترمها ، بدنا نكرّس تقاليد البرلمانية راقية بالتوافق .

معالي رئيس المجلس : اذا سمحت اخ بسام ، الحقيقة لم يطرح الزميل عبد الكريم هذا الخيار ، الزميل عبد الكريم استفسر ان كان المجلس سيذهب كاملاً ام جزء من المجلس فقط، ليس هناك مقترح مطروح للحوار الحقيقة ، هو استفسر ان كان المجلس سيذهب كاملاً ام جزء من هذا المجلس وشكراً .

البند الاخر على جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٤ – كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١١٠٨١ تاريخ ٢٧-١٠-١٩٩٤ والمتضمن مشروع قانون تصديق معاهدة السلام المعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ (مع اعطاءه صفة الاستعجال) .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١١٠٨١/٣٠/٩/١

التاريخ ١٤١٥/٥/٢٢

الموافق ١٩٩٤/١٠/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث اليكم طيا ب ٢٠٠ نسخة من (مشروع قانون تصديق معاهدة السلام المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ مع المعاهدة الملحقة به ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره مع اعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان مع نسختين من مشروع القانون .

مشـــروع
قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٤
قانون تصديق معاهدة السلام
بيـــن
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وحكومة دولة اسرائيل

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعتبر معاهدة السلام الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل صحيحة ومعتمدة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ – رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٤/١٠/٢٧ .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام الاستاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

هناك مخالفة للنظام الداخلي وهناك مخالفة دستورية ، اولاً المخالفة النظامية تتمثل بأن المعاهدة الملحقة بمشروع هذا القانون لم ترفق مع جدول الاعمال ، ارسلت الينا الآن ونحن في الجلسة ، ولذلك لا مجال لأحالة هذا المشروع لأية لجنة قبل أن ترفق المعاهدة مع مشروع القانون ونقرأها ثم نقرر الاحالة او الرفض ، ولذلك اقترح تأجيل هذا البند من جدول الاعمال الى جلسة قادمة هذا اقتراح اولي .

المخالفة الدستورية تتمثل في ان المعاهدة قد وقعت بالاحرف الاولى كمسودة ، ثم جرى توقيعها بالصيغة النهائية في الاحتفال المعروف في وادي عربة يوم الاربعاء الماضي ، واذا رجعنا للدستور والمبادىء العامة الدستورية، نجد انه كان من الواجب على الحكومة ان تعرض المعاهدة على المجلس عندما وقعتها بالاحرف الاولى كمسودة . وليس الآن ، اذ ما الفائدة من عرضها الآن ؟

صحيح انه قد تكون هناك اغلبية في المجلس توافق على المعاهدة ولكنه من الاكرم لهذه الاغلبية وللمجلس الكريم عامة ، كان يجب ان تعرض في حينها وفي موعدها الدستوري ، اما وقد وقعت نهائياً فلا اعتقد انه اصبح من الضروري عرضها على المجلس فالمادة (١/٣٣) ، من الدستور :

تجيز للملك ان يعلن الحرب ويعقد الصلح ، ويبرم المعاهدات والاتفاقات .

واذا قيل ان الفقرة الثانية من المادة (٣٣) من الدستور توجب عرضها على المجلس ، فقد خالفت الحكومة الدستور ، عندما لم تقدمها في موعدها الدستوري وقبل التوقيع النهائي اي بعد ان وقعتها كمسودة ، وهو خرق صارخ للدستور يقتضي منا مسائلة الحكومة عنه ، فاقترح اذا لم يؤجل هذا البند حسب اقتراحي على مخالفة النظام الداخلي اقترح مؤاخذة الحكومة وطرح الثقة بها لهذا السبب الهام والدستوري ، واحتراماً للدستور الذي اقسمنا جميعاً بالحفاظ عليه وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : معالي الرئيس لن اتدخل في موضوع المعاهدة ولا في محتواها ولكنني سأتدخل بالشكليات التي تحدث عنها معالي الزميل النائب المحترم الاستاذ عبد الكريم الدغمي ، بداية النظام الداخلي ينص على توزيع القانون ولا ينص على توزيع مرفقاته ومع ذلك مرفقاته وردت مساء الخميس ووزعت على النواب مقابل التوقيع ، المرفقات ، ووزع القانون مسبقاً ، اما ان جئنا الى موضوع التوقيع فالاتفاقية توقع من السلطة التنفيذية ولا توقع من مجلس النواب ، ولكن النص الدستوري يقول :

حتى لو وقعت ، ان كان يترتب عليها اي نفقات او انها تمس بالحقوق العامة او الخاصة للمواطنين الاردنيين ، لا تصبح نافذة ، الا اذا اقرّها مجلس الامة ، وبالتالي هي معروضة على مجلس الامة لتصبح نافذة ، وليس هناك اي مبرر ان لا توقع ، بل العكس لا يجوز ان تعرض معاهدة الا اذا كانت قد وقعت لكن توقيعها لا يجعلها نافذة ، ولنقرأ النص ايها الاخوة البند (الاول) من المادة (٣٣) :

الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقات .

وعبارة الملك هنا تعني السلطة التنفيذية ، لأن الملك يمارس صلاحياته بواسطة وزرائه ، انتهى الحكم هنا .

الآن في كل الاتفاقيات هذا يتم ، فتبرم الاتفاقية من قبل السلطة التنفيذية .

يأتي البند (الثاني) ليتحدث عن نوع خاص من المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات او مساس في حقوق الاردنيين العامة او الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة ، بمعنى اخر ان توقيعها قد تم ، وتوقف النفاذ على موافقة مجلس الامة ، فالحكومة لم تخالف الدستور ، ولن تخالف الدستور ولا تقبل ان تخالف الدستور ، وانما تلتزمه نصاً وروحاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً معالي الرئيس .

مع تأييدي الكامل لما تفضل به معالي الاخ الزميل عبد الكريم الدغمي ، اضيف الى نقطة ابعد مما اثاره الاخ عبد الكريم انا اطالب برد هذه الاتفاقية من حيث هي :

ذلك ان هذه الاتفاقية قد خالفت النص في المادة الاولى من الدستور والتي تقول :



ان المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه والحكومة قد وافقت على ان تتنزل وتتنازل عن جزء من ارض المملكة الاردنية الهاشمية قبل ان يعود الى سيادة الدولة، ذلك ان اذا كانت الحكومة تريد ان تؤجر كما قالوا في الاتفاقية جواز تأجير الارض فنقول لا بد ان تعود الى سيادة الدولة اولاً ، والدولة بعد ذلك بالخيار ان تؤجرها او لا تؤجرها ، اما ان يفرض اليهود موضوع التأجير فهذا هو المرفوض ، وانا اطالب برد الاتفاقية من حيث المبدأ وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي عبد الرؤوف نقطة نظام .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : سيدي الرئيس لقد دخل الزميل المحترم في مناقشة محتوى المعاهدة، ونحن نخالفه جملة وتفصيلاً في موضوع التأجير بأن تأجيراً لم يتم ، وما دمنا سنختلف في تفسير هذا الموضوع فلا يجوز الدخول فيه .

الموضوع المطروح اما ان يردها او ان يقبل احالتها او ان يقبل مناقشتها في هذا المجلس ومباشرة ، الاتفاقية لم تقرأ بعد ، ولم يبحث فيها ، ولم تطرح عليها نقاط ، دخل في نقاش حول موضوعاتها ، وكلمة تأجير لم ترد في هذه الاتفاقية في اي نقطة او باب ، انا اعتقد ان اثارة هذه المواضيع مسبقاً هو مصادر على الحق والحقيقة وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام للاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

نقطة النظام تتعلق في حقي كطالب للحديث عندما ذكر اسمي من قبل معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده من الحكومة .

معالي رئيس المجلس : هل ذكر اسمك؟

السيد عبد الكريم الدغمي : نعم ذكر اسمي ، وانا اذكرك بالاحترام ايضاً ، ولكننا مختلفين من حيث النظام والدستور ، سيدي الرئيس اكرر بأن هناك مخالفة للنظام الداخلي بأن مشروع القانون وزع علينا دون ان نعرف محتواه ، لأن المادة الثانية من مشروع القانون تقول :

تعتبر المعاهدة المرفقة في هذا القانون ، ولم ترفق واذا قيل انها وزعت مقابل التوقيع فأنا لم تصلني وانا صادق ومستعد لاحضار الموظف في المجلس الذي احضر لي إياها بعد ان افتتحت الجلسة معالي الرئيس ، هذا جانب .

الجانب الاخر النظام الداخلي ايضاً يقول والاستاذ عبد الرؤوف معلمنا فيه ، في النظام الداخلي يقول :

انه لا يرفق اي مشروع قانون الا مع الاسباب الموجبة ، اين الاسباب الموجبة ؟

اذ اطلعنا لم نجد اسباباً موجبة لهذا المشروع ، فقط هنالك ورقة مكتوب عليها المادة (١) ، المادة (٢) ، المادة (٣) ، ولم ترفق

لا أسباب موجبة ولم ترفق المعاهدة . المعاهدة جاءتنا الآن ، انا لا اعتد قراءة الصحف ولا اعتد قراءة المعاهدة من اي مصدر كان ، انا اعتد بالمعاهدة التي ترسل الينا من الحكومة ، هذه هي الصيغة الرسمية للمعاهدة ، والتي يجب علينا ان نقرأها ثم ندخل في موضوعها الى الاقتراحات التي تفضل باحدها النائب الاخ عبد الكريم العكور ، فأقتراح الاخ العكور اعتقد انه متأخر ليس الآن مكانه ، نحن اقتراحنا في الشكل بأن الحكومة لم ترفق لنا معاهدة ، وان الحكومة لم ترفق لنا الاسباب الموجبة لذلك يؤجل اقتراحي بالتأجيل ، يؤجل هذا البند الى جدول اعمال جلسة قادمة ، حتى تكون الاوضاع سليمة ولا مجال للافتئات على النظام الداخلي معالي الرئيس وانت حامي النظام ، وانت حامي الدستور في هذا المجلس ، لا مجال للافتئات على النظام الداخلي بحجة اننا متعجلون بهذه الاتفاقية يومين او ثلاثة ليست مشكلة ، المفاوضات صار لها من سنة ٩١ ، ما انتهت الاتفاقية الا اول امس ، فخليها كمان يومين ، تعرض وتقدم بشكل صحيح ، بشكل نظامي ودستوري صحيح ، ثم ندخل بالاقتراحات الدستورية الاخرى ومنها اقتراحي او اقتراح الشيخ العكور وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان هذا الموضوع سيطول الحديث فيه ، انا اريد ان اركز على النقطة التي اثارها الزميل عبد الكريم الدغمي ، الاجراء الشكلي بالاسباب الموجبة واي قانون او مشروع قانون اولى من هذا القانون واخطر من هذا القانون الذي جاء عارياً عن الاسباب الموجبة لهذا القانون ، هذا واحد .

اثنين ، سواءً ذكر معالي ابو عصام او الاخوة الاخرين انه هنالك تناقض او ليس هنالك تناقض ، نحن قرأنا من الصحف هذه المعاهدة ، وفيها تناقض واضح مع الدستور حتى لا يطول الحديث بين الفريقين الذي يقول هنالك تناقض ومخالفة صريحة للدستور ، وبين ما يزعم ان لا مخالفة . اقترح ان تحول الى المجلس العالي لتفسير احكام الدستور وهو المجلس المختص الذي يقول قوله فيها ، فأن قال انها غير مخالفة ، فعندئذ قطعت جهيزة قول كل خطيب ، شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي الدكتور عبدالله النسور .

الدكتور عبدالله النسور : سيدي الرئيس يأبى بعض الزملاء الا ان يدخل في جوهر المعاهدة ، يعني هو يبدأ بنقطة تنظيمية ولكنه ينتهي ببحث صلب وجوهر المعاهدة ، وهذا ليس من النظام في شيء الحقيقة ، الآن اثيرت من قبل الزميل عبد الكريم الدغمي نقطتان اؤيده فيهما وثالثة اعارضه فيها .

اولاً : لم يوزع الملحق الا هذا الصباح وانا لم افتحه بعد من حيث الشكل ، والاسباب الموجبة لم ترفق ، هذه حقيقة لا

يستطيع نفيها احد ، ومن قال انها وزعت مقابل التوقيع فربما وقع هو ولكن ولم يوقع مجلنا وعلينا احترام المجلس بادق التفاصيل وممارساته ، ولكنني اخالف الزميل الدغمي بالمادة (٣٣) وهي النقطة الاهم والاخطر في كل ما قيل ، هو قال ما قيمة بحث المجلس لها ما دامت وقعت ، وكثير من الناس يقولون هذا القول ، ولكنه بحسب ظني ليس قولاً صحيحاً ، لماذا ؟

لان المادة (٣٣) فيها فقرتان فرعيتان ، الفقرة الاولى تقول :

الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات .

المادة الثانية تتحدث عن دور مجلس الامة ، المشرع لم يضع هذا الترتيب عفو الخاطر، لماذا لم يقلب الثانية قبل الاولى ، او الاولى قبل الثانية ؟

لأن التتابع الزمني مقصود لذاته ، اي ان الملك يعقد ويبرم ويوافق ثم يبحث المجلس وليس العكس ولذلك لا يجوز فصل تتابع الفقرتين زمنياً الاولى تلوي الاخرى عن جوهر الموضوع ، ولذلك ما نحن به باعتقادي صحيح، وما تم توقيعه من ناحية الشكل صحيح وبقي بحث الجوهر ، ولكنني اريد ان اؤكد مرة اخرى سيدي الرئيس ان الملاحق هي جزء من المعاهدة وتبسيط للقول شديد ان يقال بأن الصفحة ذات الخمس اسطر التي وزعت يوم الخميس هي المعاهدة ، المعاهدة هي بالمرفق ، ولذلك واحتراماً حقيقة لممارسات هذا المجلس وانضباطاً متأدقاً مع الشكل ارجو ان تعقد جلسة اخرى صباح الغد لهذا البحث وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن : شكراً ، اقتراح توفيقي لا محبة بالحكومة ولا كرهاً لمجلس النواب ، ولكن لمصلحة الوطن ، فارجو من معالي الرئيس ان يحدد جلسة غداً او بعد غدٍ تستطيع الحكومة ان ترسل الاسباب الموجبة لمشروع القانون ونتفق على ذلك ولا ارغب ان يكون هناك شد حبل من الان في مناقشة هذا الامر وشكراً معالي الرئيس .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس .

انا اود ان اقترح على المجلس الكريم ان يطلب من الحكومة عرض المعاهدة على الاستفتاء العام قبل ان تحال الينا ليقول الشعب رأيه في هذا الموضوع العام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ محمد عودة نجادات .

السيد محمد عودة نجادات : سيدي اولاً انا استغرب موضوع طرح المعاهدة على الاستفتاء العام ، هل نحن لا نمثل الشعب الاردني بالكامل ؟

نحن ممثلون هذا الشعب ، من ناحية اخرى انا اعتقد ان المعاهدة دستورية ، والمرحلة حالياً مطلوب منا ان ندرسها ولنا الحق ان نرفضها او نقبلها ، لذا اقترح احالتها على لجنة الشؤون الخارجية لدراستها ، ومعنا كنواب متسع من الوقت لدراسة المعاهدة ومن ثم مناقشتها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، الاستاذ عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام : فيما يتعلق بدستورية الاستفتاء ، فنص المادة (٣٣) (٢) واضح ، هذا من صلاحيات المجلس وليس خاضع للاستفتاء اود ان اقرأ الجزء الثاني من المادة (٣٩) :

على انه اذا كانت هنالك اسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه (اي في مشروع القانون) فيجب على الرئيس ان يضع ذلك في الرأي فاذا اقرته الاكثرية يقرأ في الحال علناً .

انا اثني على رأي الزميل نجادات ان يطرح ذلك هنا ، اي تحويل مشروع القانون على اللجنة الخارجية واذا حصل على الاكثرية فليحول على لجنة الشؤون الخارجية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالله النسور نقطة نظام .

الدكتور عبدالله النسور : سيدي لا تجزع من نقاط النظام ، فاذا وجدت ان نقطتي ليست نقطة نظام ارجو ان تحرمني من النقاش اسبوعاً كاملاً ، سيدي النظام الداخلي ينص على توزيع مادة البحث قبل ثلاث ايام من الجلسة وهذا لم يحصل ، النظام الداخلي ينص على ارسال الاسباب الموجبة وهذا لم يحصل تفضل الزميل الدكتور عبد المجيد العزام وطلب وضع الأمر بالتصويت ، وانا اقول نقطة النظام لا يجوز التصويت في معرض النص ان كان ما قلته انا ليس بالنص فكلامي فارغ ، وان كان بالنص لا يجوز طرحه ، ويجب احترام النظام الداخلي .

معالي رئيس المجلس : معالي عبد الرؤوف .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : النظام الداخلي فيصّلنا في موضوع ان يعرض فوراً على المجلس ام لا ، ولنقرأ المادة (٣٩) :

لا يوضع مشروع اي قانون موضع البحث والمذاكرة في المجلس ما لم تكن نسخة قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة ايام على الاقل من البدء بالمذاكرة فيه على انه اذا كانت هنالك اسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه حالاً فيجب على الرئيس ان يضع ذلك في الرأي فاذا اقرته الاكثرية يقرأ في الحال علنا والا فينتظر مرور المدة المذكورة .

قرار صفة الاستعجال الغي الايام الثلاثة، ولنرجع مرة ثانية للقراءة :

لا يوضع مشروع اي قانون موضع البحث والمذاكرة في المجلس ما لم تكن نسخة قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة ايام على الاقل .

على انه استثناءٍ مما سبق استثنى ثلاثة ايام.

على انه اذا كانت هنالك اسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه حالاً فيجب على الرئيس ان يضع ذلك في الرأي فاذا اقرته الاكثرية يقرأ في الحال علناً .

انا تحدثت اخي الدكتور عبدالله عن تلك الجملة ، تستطيع الحكومة اي حكومة ان تأتي الى المجلس وهو منعقد بقانون بصفة الاستعجال فتضعه بين يدي طالبة ان ينظر فيه فوراً لكن المجلس يملك ان يقول لها لا ، المجلس صاحب سيادة مطلقة على حقه في النظر عاجلاً ام آجلاً ، لكن الطلب حق من حقوق الحكومة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة النظام للاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

اذا لم تكن نقطة نظام فعاقبني بالعقاب الذي طلبه زميلي ابو زهير وزيادة يومين كمان، سيدي الرئيس رد الحكومة على موضوع النظام والإستعجال ، رد على جانب واحد من مخالفة النظام أو مخالفة هذا المشروع للنظام الداخلي ، او مخالفة وضعه على جدول الاعمال بهذه الصورة للنظام الداخلي ، لكن لم ترد على الجانب الآخر وهو ارفاق الاسباب الموجبة ، المادة التي قرأها معالي الزميل من الحكومة لم تتضمن استثناءً من الاسباب الموجبة ، تضمنت استثناءً من الايام الثلاثة التي وزعوا فيها مشروع القانون ، لكن انا مخالفتي او نقطتي في النظام من شقين ، الشق الثاني هو الاسباب الموجبة ، الاسباب الموجبة غير مرفقة مع هذا القانون ، لذلك حسماً للنقاش وانت حامي النظام معالي الرئيس ، ولا تقبل ان يخترق النظام منا جميعاً ولا نصوت على هذا الامر ، انما توضع جلسة حسب اقتراح الاخ الدكتور محمد الزبن وحسب ما اقترحت انا في البداية تعين جلسة بكرة بعد بكرة وترفق الحكومة الاسباب الموجبة ونكون قد اخذنا الوقت الكافي لقراءة المعاهدة ثم نقبلها من حيث المبدأ او نرفضها ، تحال للجنة او لا تحال وهكذا يتم الأمر حسب النظام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

اقرأ المادة (٣٨) من النظام الداخلي :

يرسل سكرتير المجلس الى كل عضو نسخة من مشروع القانون الذي يراد عرضه على المجلس مع اللائحة المحتوية على الاسباب الموجبة لوضعه .

اما بالنسبة لرد الحكومة حول الاسباب الاضطرارية ، فأين الاسباب الاضطرارية ؟

المفروض ان تكون الاسباب الاضطرارية مرفقة مع الاسباب الموجبة نعود ونرجع الى اقتراح الزميل محمد الزبن بتأجيل هذه الجلسة حتى تتمكن الحكومة من ايراد الاسباب الموجبة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : انا رددت على نقطة الايام الثلاثة ، ولا اعتراض لدي على الاسباب الموجبة وقد كتبت الاسباب ، استرداداً لحقوق الاردن الثابتة في ارضه ومياهه واستعادة لسيادته الكاملة على ارضه ، الان ستكتب وتوزع ، اذا سمح المقاطعة ليست مسموحة ، ومن اراد ان يبدي استحساناً او عدمه يعطي للطرف الآخر حقاً في ذلك ، ارجو ان يكمل اي زميل حديثه.

الكلام الذي اقوله ، انا باسم الحكومة اقول :

ان موضوع الاسباب الموجبة وارد وسيرسل برقياً لكل زميل وتؤجل الجلسة الى غدٍ كما اورد الزميل الزبن ، وعندها تنتهي كل الامور التي يجري حوارٍ حولها ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : اعتقد أن هذا الحديث انهى الموضوع ، دكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : سيدي انا اعتبر ما تفضل به معالي وزير التربية والتعليم ووزير الدولة استخفاف بهذا المجلس ، كتبت الاسباب الآن لأن نظراً لحاجة الاردن هذا امر لا يجوز قبوله لمن هذا المجلس ، هذه معاهدة

خطيرة يفترض ان تأتي الاسباب الموجبة فيها في صفحات مقنعة لدى الجهة التي تقتنع بها ، اما ان يقال كتبت الآن الاسباب الموجبة وهي سطر او سطرين ، هذا استخفاف لهذا المجلس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : سيدي الرئيس انا لا اعتقد ان من حق احدٍ فينا ان يبدأ بالإستثارة بتعابير ليست مقبولة في التعامل بين الزملاء ، ولا بين النواب والحكومة ، من المقبول ليّ نائباً ولا وزيراً ان استخف بمجلسٍ انا عضوٍ فيه ولا اقبل هذه الصفة ان تطلق عليّ ، ولا اقبل ان نستدرج لصراعٍ سابقٍ لأوانه ان يجري بحث هذه الاتفاقية ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا : سيدي الرئيس هناك اقتراحات واعتقد الحكمة والمنطق والمصلحة لنا جميعاً ان يصوت على الاقتراحات في انهاء هذا الموضوع ، حيث اذا بقي بهذا الشكل سوف نمكث ساعات ونتحدث في هذا الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : سنحصر الاقتراحات ونصوت عليها ، السيدة توجان تفضلي .

السيدة توجان فيصل : هناك نقطة في



موضوع تفسير الدستور وحقوق الملك والحكومة ، سبق ان اختلفنا في جلسة اخرى مغلقة انا والزميل ابو عصام والآن يبدو نختلف مرة اخرى ، وانا يهمني ان نرسي فهمنا للدستور ولتوزيع السلطات ، قال انه عندما توقع الحكومة فهي توقع باسم الملك ، الملك هو الذي يوقع فتوقع الحكومة عنه ، وأشار الى المادة (٣٣) :

الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقيات .

صحيح ان هذه المادة تأتي ضمن عنوان (السلطة التنفيذية) ولكن هناك قسمان :

القسم الاول : الملك وحقوقه : يعني بالنص هو حق للملك وليس واجب او دور يؤديه .

ثم يأتي القسم الثاني ويقول الوزراء .

فاذا قبلنا ما في القسم الاول ، نسحبه على القسم الثاني فهذه مصيبة المصائب ، المادة (٣٠) تصبح الحكومة مصونة من كل تبعية ، تصبح المادة (٣١) تصبح ايضاً الحكومة ممثلة برئيسها هي التي تصدق على القوانين ، لا يجب الخوف بين القسم الاول من السلطة التنفيذية التي هي حقوق للملك لا تتجاوزه الى السلطة التنفيذية ، فأن قام بها رئيس الوزراء تبقى ضمن القسم الثاني وهذا القسم لا ينطبق، وجرى قبلها خلط فأريد ان اوضحها .

معالي رئيس المجلس : معالي عبد الرؤوف .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : يساء فهم ما نقول احياناً ، ارجو من الزملاء ان نقرأ كل الدستور دفعة واحدة ولا نجتزء مادة ، المادة (٢٦) تقول:

تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق احكام هذا الدستور .

وهكذا قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية وتفويض رئيسه بتوقيعها تمهيداً لكي تصبح نافذة ان وافق عليها مجلس الامة ، ارجو ان لا ندخل بحوار حول جلالة الملك وصلاحياته في هذه المرحلة من نقاشنا لهذا الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالله اخو ارشيدة .

السيد عبدالله اخو ارشيده : شكراً معالي الرئيس .

رغم طول الانتظار لاعطاء الكلام ولو تكرم الزملاء ليتسع صدرهم بوجود هنالك اجتهادات هي لا تعدو ان تكون اجتهادات قانونية ودستورية .

اولاً ارجو ان نستوعب تماماً بان الدستور بمجمله هو صحيح يعطي حقوق الى صاحب الجلالة ، لكنه في نص اخر جلالة الملك مصون من اية تبعة او مسؤولية .

لذلك هذا الاجتهاد الفقهي الدستوري ارجو ان لا يطرح في المجلس ، نحن مسؤولة امامنه الحكومة هي المسؤولة عن اي تصرف سواء في الامور الداخلية او الخارجية .

لذلك اتمنى على الرئاسة ان لا تستمر في هذا الجدل الفقهي سواءً دستورياً او نظامياً ، هنالك مواد تحكم بوضوح وصراحة ، والمادة النظامية تقول :

بأنه يقدم الى المجلس قبل ثلاثة ايام ، الا اذا كانت هنالك حالة اضطرارية .

ونظراً لأن هذا القانون ليس كأي قانونٍ اخر له مساس فهنالك في الدستور المادة تقول له مساس في حقوق المواطنين ، فأقحامه الى المجلس بهذه السرعة وهو ذو مساس في الشأن العربي والاسلامي وليس في الوطن الاردني لوحده ، لذلك ارجو وانا اثني على اراء الزملاء الذين يطلبون تأجيل هذا الموضوع الى جلسة تحددها معاليك ، ان كان هنالك استعجال فلتكن غداً ، واسباب موجبة تقدم من الحكومة وواضحة وبعدها نحن نفعّل النظام الداخلي اما ان نناقشها مباشرة او نحيلها الى اللجنة صاحبة الولاية القانونية وهي لجنة الشؤن الخارجية وتقدم تقريراً مفصلاً عنها وننهي ، وارجو من المجلس ان يوافق على هذا الرأي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام للدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر : تعطيني الحق بالدفع لوقف المناقشة ، وبما ان الحكومة قد قبلت ما اقترح من الدكتور محمد عضوب الزبن ، فاقترح ان نصوت على هذا الاقتراح وشكراً .

اصوات : نثني على هذا .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

نقطة النظام تتعلق بالمعلومات ايضاً ، هذه الاتفاقية نصت على ملاحق اخرى وهي الخرائط ، هذه الخرائط لا ندري كيف نتعامل معها ، يعني لم يصلنا شيء منها ، لذلك انا اضيف الخرائط الى الطلب ايضاً ان تصل الى الاعضاء ، وما دام الحكومة قد وافقت بالتأجيل فأيضاً الخرائط تأتي لتكون مكملة حتى نطّلع على الواقع الجديد الذي طرأ ، كيف كان وكيف اصبح وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، برغم ان الاقتراح ليس نقطة نظام سعادة الدكتور ، لكن الخرائط ستكون في اللجنة ولذلك لكبر حجم الخرائط ، ويتعذر الحقيقة تزويد اي زميل بنسخة عن الخرائط لحجمها وتعذر تصويرها ، لكنها ستكون هنالك نسخة من الخرائط في اللجان لأي من الزملاء ان رغب على الاطلاع على هذه الخرائط ستكون موجودة ، هناك اقتراح ونقطة النظام اللي تفضل فيها الدكتور نادر ابو الشعر وثنى عليها الاستاذ سمير الحباشنة ، والمجلس يرى اقرار ما تم حول هذا الموضوع بعد ان وافقت الحكومة بارسال الاسباب الموجبة ، لذا نأمل من الحكومة ان تصلنا الاسباب الموجبة في اقرب فرصة ممكنة هذا اليوم ، ولكون الموضوع قد ارسل الى المجلس بصفة الاستعجال ، وصفة الاستعجال

الحقيقة تبيح للمجلس حرية طرح الموضوع للحوار مباشرة ، او في اي وقت يراه او تحويله الى اي لجنة ، لذا فأنني ادعو الى جلسة في العاشرة من صباح الغد على ان تكون قد وصلتنا الاسباب الموجبة لهذا الموضوع وشكراً .

هل يوافق المجلس ؟

موافقــة .

وشكراً لكم ، ارفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة ثم نعود للبنود الاخرى وشكــراً لكم .

(رفعت الجلسة للاستراحة)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استمرار الجلسة ، قبل الدخول في جدول الاعمال اود ان اعلن للسادة الزملاء بأن المجلس بكامله مدعو غداً للاستماع الى الرد على خطاب العرش في تمام الساعة الثانية عشر في قصر رغدان العامر ، تتواجد باصات في ساحة المجلس لنقل السادة النواب لمن يرغب للانطلاق في تمام الحادية عشرة والنصف من نهار الغد .

الرد سيكون في تمام الساعة الثانية عشرة في قصر رغدان العامر ، سيكون هناك باصات في ساحة المجلس لنقل السادة النواب لمن يرغب التواجد في الساعة الحادية عشرة والنصف ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام : شكراً .

ب - طلبات استقالة من اللجان :

١ - طلب استقالة من عضوية لجنة الريف والبادية مقدم من معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزبن .

معالي الرئيس / المهندس سعد هايل السرور المحترم

تحية طيبة

ارجو التكرم بالموافقة على حذف اسمي من لجنة الريف والبادية .

املاً الموافقة ، ولك الشكر .

١٩٩٤/١٠/٢٧

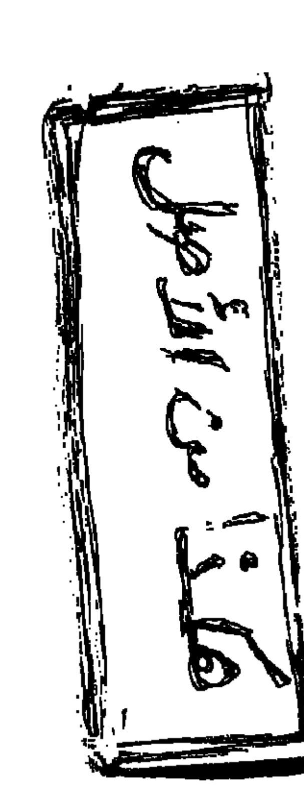
النائــــب

الدكتور / محمد عضوب الزبن

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن : ارجو ان يسمحوا لي الزملاء فيمن هم اعضاء في هذه اللجنة فيهم الكفاءة والقدرة على مساعدة الريف والبادية بكل ما يحتاج ، لذلك ارجو من الزملاء الافاضل الموافقة على ما طلبت وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة هو العضو صاحب القرار في هذا الموضوع ، لكننا نستنير في رأي المجلس في هذا الموضوع ، القرار الثاني .



السيد الامين العام :

٢ - طلب استقالة من عضوية اللجنة المالية ولجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين مقدم من معالي النائب الدكتور عبدالله العكايلة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فأرجو قبول اعتذاري عن عضوية اللجنة المالية وكذلك عبر عضوية لجنة الحريات العامة.

مع وافر الاحترام والتقدير

د. عبدالله العكايلة

١٩٩٤/١٠/٢٧

معالي رئيس المجلس : هناك مطالبة بعدم الموافقة يا دكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله العكايلة : اهل مكة هم ادرى بشعابها ، واذا سمحت لي انا اعتذر عن المشاركة في هاتين اللجنتين وفي اي لجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام : (ج) كمــا وردنا الآن .

١ - طلب من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة استقالته من عضوية لجنة فلسطين والاراضي المحتلة ، وضمه الى لجنة استراتيجية المياه والطاقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس

أرجو قبول استقالتي من لجنة فلسطين والأراضي المحتلة وأن أُضَم إلى لجنة استراتيجية المياه والطاقة .

مع فائق الاحترام

النائب

احمد الكساسبة

٩٤/١٠/٢٩

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

يعني ان الزميل الكساسبة كثير صديق الي واحترمه ، لكن هذا الموضوع ليس على جدول الاعمال وانا دائماً مع النظام ، ولا اقبل ان يخترق النظام ، هذا يقدم في جلسة لاحقة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، اذن يؤجل لجدول اعمال الجلسة القادمة ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

ج - قرارات اللجان والمتعلقة بانتخاب رؤساء ومقرري اللجان :-

١ - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضـــمـن

انتخاب :

١ - **معالي المهندس علي ابو الراغب**
رئيساً للجنة .

٢ - **سعادة المهندس سمير حباشنه**
مقرراً للجنة .

اللجنة المالية
لمجلس النواب

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ برئاسة معالي رئيس المجلس وقررت انتخاب :

معالي المهندس علي ابو راغب : رئيساً للجنة بالتزكية .

سعادة المهندس سمير حباشنة : مقرراً للجنة انتخاباً .

حكم خير **اللجنة المالية**
أمين عام مجلس الأمة

٢ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

١ - **سعادة السيد محمد عودة نجادات** : رئيساً للجنة .

٢ - **سعادة السيد احمد الكساسبة** : مقرراً للجنة .

بسم الله الرحمن الرحيم
اللجنة الادارية
لمجلس النواب

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٠/٢٧/ ١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :

١ - **سعادة النائب السيد محمد عودة نجادات** : رئيساً للجنة .

٢ - **سعادة النائب السيد احمد الكساسبة** : مقررا للجنة .

يرجى العلم .

حكم خير **اللجنة الادارية**
امين عام مجلس الامة

٣ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

١ - **معالي السيد عبد الكريم الكباريتي** : رئيساً للجنة .

٢ - **معالي السيد جمال الصرايرة** : مقرراً للجنة .

بسم الله الرحمن الرحيم
لجنة الشؤون الخارجية
لمجلس النواب الثاني عشر
الدورة العادية الثانية

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٠/٢٧/ ١٩٩٤ وقررت انتخاب كل من :

١ - **معالي السيد عبد الكريم الكباريتي** : رئيساً للجنة .

٢ - **معالي السيد جمال الصرايرة** : مقرراً للجنة .

يرجى العلم ،،،

حكم خير **لجنة الشؤون الخارجية**
امين عام مجلس الامة

٤ - قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

١ - **معالي السيد جمال الخريشا** : رئيساً للجنة .

٢ - **سعادة السيد مفلح الرحيمي** : مقرراً للجنة .

بسم الله الرحمن الرحيم
لجنة الحريات العامة
وحقوق المواطنين
لمجلس النواب الثاني عشر
الدورة العادية الثانية

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ وقررت انتخاب كل من :

١ - **معالي السيد جمال الخريشا** : رئيساً للجنة .

٢ - **سعادة السيد مفلح الرحيمي** : مقرراً للجنة .

يرجى العلم .

حكم خير **لجنة الحريات العامة**
امين عام مجلس الامة **وحقوق المواطنين**

معالي رئيس المجلس : تفضل شيخ عكور.

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة بالنسبة للجنة الحريات أنا لا اعتراض لي على انتخاب الرئيس ولكن اسجل عتبي على سعادة الاخ النائب الاول للرئيس لانه ترأس هذه اللجنة ، وقد انسحب عدد من النواب يكفي لعدم وجود نصاب في لجنة الحريات لانتخاب المقرر وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة عند اجتماع لجنة الحريات كان الموجود (٢٢) عضو من (٢٩) وكان رأيي ان يؤجل الانتخاب ، لانه كان هناك بعض الاخوة يعتقدوا انهم لم يصلهم توقيت الاجتماع للجنة، فتم التصويت على الاستمرار بالانتخاب او عدمه فكان بالاجماع او بالاغلبية ان يستمر الاجتماع ، فتم انتخاب الرئيس وفرزت الاصوات وقبل اعلان النتيجة دخل عضوين، الذين هم السيد حمزه منصور وخليل حدادين،

وطالبوا بأن لم يكن لديهم علم باللجنة ، لكن الدكتور بسام العموش الذي كان قد تنافس على الرئاسة قال لهم الانتخابات صحيحة ولو كنتم موجودين لم تغيروا من النتيجة شيء ، وانتهينا من انتخاب الرئيس وبدأنا بانتخاب المقرر فعندما ترشح احد النواب لمنصب المقرر ، انسحب قسم من الاخوان ، وبعدما انسحبوا كان هناك نصاب ، فعدد الموجودين والذي يوجد بقرار اللجنة وفي الوثائق ان عدد الذين كانوا موجودين (سبعة عشرة) شخصاً ، وصوت (سبعة عشرة) وتنافس على المقرر (ثلاثة) نواب هم :

السيد علي الشطي ، السيد خليل حدادين ، السيد مفلح الرحيمي .

وفاز السيد مفلح باغلبية الاصوات ، وكان يوجد نصاب وعدد الذين صوتوا في الانتخاب اعتقد (سبعة عشرة) عضوا ، بس لما عملنا تأكيد للنصاب كان هناك نصاب وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، ارجو ان انهي الحوار في هذا الموضوع ، امامي محضر اجتماع اللجنة ، محضر اجتماع اللجنة يوضح ان عدد الحضور في الاجتماع يوم الخميس ٩٤/١٠/٢٧ ، فيه اجتماع لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين (٢٢) عضو ، وان عملية التصويت قد جرت انتخاب الرئيس والمقرر وان الزملاء الذين تنافسوا على الرئاسة قد حصلوا على مجموع اصوات (١٢+٩) ، بمعنى (واحد وعشرين) صوت ، اي انه لا بد ان يكون المتواجدين في التصويت (واحد وعشرين) عضواً وورقة بيضاء ، وان من صوت على ترشيح المقرر وقد تنافس (ثلاثة) زملاء على موقع المقرر (٣/٥/١١) ، بمعنى (١٩) عضواً، واعتقد ان هذا يعطي اللجنة النصاب القانوني لان مجموع اللجنة (٢٨) عضوا بغض النظر عما جرى داخل اللجنة فقد وددت ان اوضح فيما يتعلق بنصاب اللجنة وفي الآلية ، شيخ حمزه منصور تفضل .

السيد حمزه منصور : شكراً معالي الرئيس ، ابتداءاً اود ان اوضح انني لم انافس خلال ستة سنوات على اي موقع في اية لجنة ، او في اي موقع في مكتب المجلس ، ولا املك الا ان ادعو بالعون لكل من يتسلم مسؤولية ، ولكني اود ان يعلم اخواني الزملاء انني لم احط علماً للدعوة لحضور هذه اللجان ، وقد اكتشفت ان كثير من اخواني النواب لم يبلغوا وقد هاتفت معاليكم قرابة الساعة التاسعة والنصف ، ولم اتمكن من الحضور حيث كنت على موعد مع عطوفة محافظ العاصمة للاهمية، ونظراً لعدم وصول الاشعار الى عدد من النواب فأنني احتج على عقد اي جلسة لأية لجنة لم يدعى لها النواب في الوقت المناسب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انا احترم الاخوان الذين انتخبوا رؤساء ومقررين في كافة اللجان ، ولكنني وددت ان ابدي لك ملاحظة استطيع اثباتها عن طريق التوثيق الرسمي ، انا عضو في اللجنة القانونية كلجنة دائمة وعضو في لجنتين من اللجان المؤقتة ، لجنة الحريات العامة ولجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، لم اتسلم اي اشعار يفيد بأن اجتماع اللجان يوم الخميس ، بالامس الجمعة اثناء العطلة الصبح أتاني موظف البريد وليسلمني برقيات اجتماع اللجان ليوم الخميس ، استوقفت موظف البريد عند البيت وطلبت منه ان يثبت التاريخ الذي اوصل ليّ به هذه البرقية ، ولم اكن اعلم عن هذه الاجتماعات ، وبتقديري انه كان يجب ان تعطى فرصة كافية لوصول البرقيات حتى يحضروا الجميع ، ايضاً شاهدت قسم من الاخوان اللي حضروا الاجتماعات اللجان لانتخاب الرئيس والمقرر ، حضروا بناءاً على حضورهم اليوم الطبيعي في مجلس النواب دون اشعار وما شافوا الا وفي انتخابات لجان فدخلوا على اللجان المعنيين فيها ، لذلك فان التبليغ لم يصل ، هذا الامر معالي الرئيس انا لا اشدد عليه كثيراً ، ولكنني اتركه لتقدير معاليك، هل تقبل بأن تجرى انتخابات لجنة دون ان يتبلغ الاعضاء جميعاً ؟

اللي بيغيب بعد ما يتبلغ هذا ذنبه ، مش ذنب اللجنة ولا ذنب المجلس ، لكن الذي لا يتبلغ الا يوم الجمعة باجتماع يوم الخميس ، كيف حاله ؟ وكيف سيكون؟ وما هو مصير هذه اللجان ؟

هذا أمر متروك لك مع احترامي لكل الذين انتخبوا رؤساء ومقررين ، ارجو ان لا يفهمني احد بالخطأ او يعني انني اقصد شخص بعينه او اي انسان اخر وشكراً .

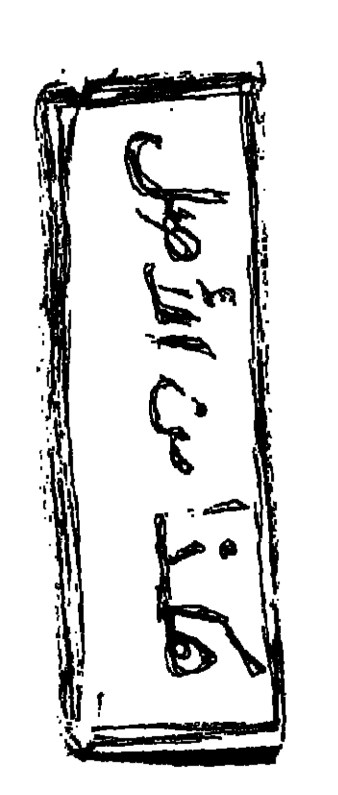
معالي رئيس المجلس : معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : نحن في اجتماع اللجنة القانونية احترمنا هذا التوجه ، وقلنا ان هذا الاجتماع يختلف عن الاجتماعات الاخرى لأن فيها انتخاباً للرئيس والمقرر ، وناقشنا هذا الموضوع في اللجنة القانونية قرابة ساعة وكنت انا وبعض الزملاء ممن دافعوا عن عدم جواز اجراء انتخابات في هذا الاجتماع لأن الجميع لم يبلغوا ، او لم يصلهم تبليغ ، وفي التصويت حزنا على الاكثرية وأجلنا انتخابات اللجنة القانونية لاجتماع يعقد بعد انتهاء هذه الجلسة يعلن عنها معالي الرئيس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

في البداية انا ما الي اعتراض على اي انتخابات لأية لجنة حتى لجنة الشؤون الخارجية التي انا عضو فيها ولم ابلغ ، ولكن اتمنى على معالي الرئيس ان يدقق في عملية التبليغ ، لانه هذا حتى في الدورة الماضية كان فيه هناك شكاوى في هذا الموضوع ، وقد يحلو لبعضنا



ان يفسر عملية تغييب بعض الاعضاء مقصوده، ارجو ان يتم التأكد وخاصة انه قد تكون هناك جلسات فيها قضايا مهمة ، انا ليّ تساؤل في موضوع الارقام اللي معاليك ذكرته ، انت ذكرت قبل قليل في انتخاب المقرر انه فيه (١٩) بينما فيه انتخاب الرئيس فيه (٢٢) ، لما انتخبنا احنا (٢٢) انسحب حوالي (٨) من اعضاء جبهة العمل الاسلامي ، فلا ادري اذا سحبنا (٨) من (٢٢) كيف يبقى الرقم (١٩)؟

علماً بأنه النائب عبد الهادي المجالي ذكر انه (١٧) ، وحتى ان هذا الرقم انا اظن انه لا اطعن ولكن اظن ان العملية الحسابية يعني قد يكون فيه اخطاء في تسجيل الارقام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، بداية اود ان اوضح الحقيقة ليس هناك اي هدف لتغييب اي زميل عن اي اجتماع ، بل على العكس المجلس سواءاً في الامانة العامة او في مكتب الدائم للملجس حريص كل الحرص على حضور كافة الزملاء اية اجتماعات ، لكنه بأي شكل من الاشكال لا يمكن منع اي زميل من الانسحاب من اجتماع معقود والرغبة والقرار تابع للزميل نفسه في ان يبقى في هذا الاجتماع او ان ينسحب ، انما وددت ان انوه بأن الدعوات صدرت ببرقيات لكافة الزملاء يوم الثلاثاء وبالضبط يعني تاريخ ايداع البرقية الساعة الثالثة بعد الظهر ، بمعنى ان كل الزملاء الاعضاء في اللجان قد تم ارسال برقيات لدعوتهم يوم الثلاثاء والاجتماع كان يوم الخميس وارسلت هذه البرقيات في تمام الساعة الثالثة ، لكن الحقيقة المجلس ليس لديه آلية بأن هذه البرقية قد وصلت فعلاً للزميل او لم تصل ، لانه بمجرد خروج هذه البرقية من المجلس اصبحت مسؤولية جهة اخرى لا تستطيع الامانة العامة للمجلس من متابعتها ، انما اذا كان المجلس الكريم يرى ان هناك الية افضل من هذه الآلية فالحقيقة نحن سنتبع اية آلية فضلى لغايات تبليغ الاعضاء في الوقت المناسب وشكراً ، الشيخ عبد الرحيم العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : سيدي الكريم انا لا ادري كيف سعادة الاستاذ عبد الهادي المجالي يقول بعد انسحاب (٨) بقوا (١٩) من (٢٢) ، رقمياً مش قادر بدي واحد من الرياضيات يعطيني حقيقة تفسير لهذه الظاهرة ، ينسحب (٨) من (٢٢) يبقوا (١٩) والله انا مش قادر افهمها ، بس ممكن المجلس الكريم يعني يعطينا تفسير كيف انسحاب (٨) من (٢٢) بيظل (١٩) ؟

معالي رئيس المجلس : الحقيقة اود ان اتولى التوضيح وانا اعتمد المحضر ، وانا لا اعتمد اي شيء اخر في هذا المحضر ، المحضر لا يذكر عدد الذين انسحبوا انما يذكر عدد الذين تواجدوا على التصويت ، شيخ عبد الرحيم ارجو ان نتفق على آلية ، بأن الكلام يسمح بعد الاستئذان ، امامي المحضر وعدد الذين صوتوا لانتخاب المقرر (١٩) ، بمعنى انه قد يكون الذين انسحبوا (٣) او (٤) لان انتخبوا الرئيس هم (٢٢) ، ليس هناك في المحضر من الذين انسحبوا ، انما موجود في المحضر ، توقيع

الاعضاء الذين صوتوا بكاملهم والذين بقيوا لآخر الاجتماع الاستاذ عبد الهادي المجالي تفضل .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .

اولاً لم اقل ان عدد الذين انسحبوا (٨)، تصحيح بس لأخي ابو عاصم ، انا قلت ان انسحب بعض الاخوة وكان العدد (٢٢) وارتفع بدخول اخرين ارتفع العدد ، والذي سمحنا لهم بالتصويت ، فكان العدد اكثر مما بدأنا بعملية الانتخاب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥ - قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

١ - سعادة السيد خالد عبدالنبي العجارمة : رئيساً للجنة .

٢ - سعادة الدكتور عبد الحافظ الشخانبه : مقرراً للجنة .

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الريف والبادية

لمجلس النواب

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الريف والبادية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ .

وقررت انتخاب كل من :

١ - سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمة : رئيساً للجنة .

٢ - سعادة الدكتور عبد الحافظ الشخانبه : مقرراً للجنة .

يرجى العلم ،،،

أمين عام مجلس الأمة — **لجنة الريف والبادية**

حكم خير — **لمجلس النواب**

٦ - قرار لجنة استراتيجية المياه والطاقة رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ والمتضمن انتخاب :-

١ - سعادة المهندس عبد موسى النهار : رئيساً للجنة .

٢ - سعادة المهندس حماد ابو جاموس : مقرراً للجنة .

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة استراتيجية الطاقة والمياه

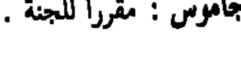
لمجلس النواب

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة استراتيجية الطاقة والمياه بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ وقررت انتخاب كل من :

١ - سعادة النائب المهندس السيد عبد موسى النهار : رئيساً للجنة .

٢ - سعادة النائب المهندس السيد حماد ابو



جاموس : مقرراً للجنة .

يرجى العلم .

حكم خير	**لجنة استراتيجية**
امين عام مجلس الامة	**الطاقة والمياه**

معالي رئيس المجلس : كنا في بداية هذه الجلسة قد تداولنا في موضوع ما حدث بالأمس زميلنا الشيخ النائب عبد المنعم ابو زنط. وقد ارتأى المجلس ان نؤجل النقاش في هذه القضية الى نهاية جدول اعمالنا ، حقيقة بودنا ان نستمع للزملاء لكنني ارجو ان يكون كلامنا مركز في هذا الموضوع ، وان يكون الكلام لما يحقق المصلحة للجميع ولما يحقق مصلحة الوطن ولما يحفظ هذه المسيرة ، مسيرة حرية الرأي والرأي الآخر وحرية اعضاء هذا المجلس في التعبير عن اراءهم ضمن سيادة القانون وبأي شكل من الاشكال ، والحقيقة من موقعي هذا قبل ان يبدأ الحوار وقبل ان يبدأ النقاش ، ادين اية اعمال عنف يمكن ان يتعرض لها اي مواطن كان بسبب التعبير عن الرأي ، وبسبب رغبته في التعبير عن حرية رأيه فما بالكم اذا كان عضواً في مجلس النواب ، ولهذا سوف اتابع هذه القضية على كافة الاصعدة لنقل الحقيقة برغم ان هذه القضية قد احيلت الان وهي بين يدي القضاء ، دكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] في مقدمة حديثي ارجو ان اتقدم بشكري الى معالي رئيس مجلس النواب ، والى زملائنا الافاضل الذين تداعوا بالأمس وشاركونا طيلة ساعات الليل والنهار ، حرصاً منا جميعاً على أمن هذا الوطن واستقراره واستتباب الأمن فيه ، كما اعذر الزملاء النواب الذين لم يستطيعوا اما لوجودهم خارج العاصمة او بارتباطات سابقة الذين لم يسعفهم الوقت الحضور لمشاركتنا وحمل هم نشعر به جميعاً هم ثقيل علينا .

ثانياً : ارجو من معالي الرئيس اما ان يلزم الحكومة بأن تبث كلماتنا معارضة ومؤيدين لما يجري ، واما ان تدار الكاميرة عني في هذه اللحظة ، ولا ارغب ان تخرج كلماتٍ مبتورة كما حدث قبل يومين ، حين حضر الاخ الكريم مندوب التلفزيون الاردني لاخذ رأي المعارضة ، فكان ان بث لمدة ثوانٍ محددة جداً ما قلته في حين اعطي زملائي الذين احترمهم دقائق بمدة طويلة ، وهذا اعتراضٍ اخر اسجله على الحكومة التي بدأ الاعلام الرسمي فيها يطبع اكثر مما ينتظره العدو .

القــول :

بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل ربي اعوذ بك من همزات الشياطين واعوذ بك ان يحضرون » .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فما أن انتهت الحكومة من توقيع معاهدة السلام مع العدو الغاصب ووداع الرئيس كلنتون الذي جاء ليشهد على وثيقة الاعتراف بالكيان الغاصب وتمكينه من التقدم العلني والرسمي نحو تحقيق مشروعه الذي طالما حلم به في اقامة اسرائيل العظمى ، حتى فوجئنا باعلان حالة الطوارىء والاستعداد لتنفيذ استحقاقات السلام مع العدو بضرب الحركة الاسلامية تحت عنوان التصدي للقوى المعارضة للسلام .

أيها الزملاء الكرام

إننا وشعبنا وأمتنا نمر في منعطف تاريخي خطير وطنا أنفسنا في الحركة الاسلامية على التعامل معه بمنتهى الحكمة والعقلانية والواقعية وادراك معطيات المعادلات السياسية الدولية والعربية والاقليمية وكنا حرصاء مع انفسنا ومع القوى والفعاليات السياسية في بلدنا ، كما كنا كذلك وبمنتهى الحس بروح المسؤولية صرحاء مع المسؤولين الرسميين وعلى مختلف المستويات في دولتنا من أننا لا نستطيع ايقاف مسيرة السلام مع العدو ولو كان بمقدورنا فلن نتردد في منع هذه المسيرة التي نعتقد مخلصين انها كارثة على شعبنا وامتنا ومستقبل اجيالنا . وعليه فقد تم الاتصال بالجهات الرسمية المختصة ووفق أحكام الدستور باعلامها عن نيتنا في التعبير عن موقفنا تجاه هذه المعاهدة بالكلمة المسؤولة عبر المهرجان او المسيرة السلمية او المؤتمر الصحفي او المؤتمر الشعبي لنشرح من خلال هذه الوسائل خطورة هذه المعاهدة وما تجره من ويلات على شعبنا وأمتنا ومستقبل أجيالنا .

معالي الرئيس الزملاء الكرام

لقد رضيت المعارضة الاسلامية ورضي معها مجموعة الاحزاب التي تقف في المعارضة لهذه المعاهدة بالحد الأدنى وبأقل القليل مما يقال في مثل هذا الحدث التاريخي الخطير تقديراً منها للمسؤولية الوطنية وحفاظاً منها على الوحدة الوطنية ، وتجنباً لبلدنا وامتنا واستقرارنا كل الفرص التي يتحينها العدو بنا وبشعبنا وأمتنا لاشعال الفتنة الداخلية واشعال شرارة حرب أهلية تأكل لا قدر الله الاخضر واليابس ليدخل العدو من بعدها على أرض محترقة وشعب مدمر وموارد مستنزفة كي تترسخ أقدام احتلاله على ارض الاردن كما ترسخت على ارض فلسطين والجولان ولبنان .

ان الحركة الاسلامية واعية تماماً لمخططات العدو وأساليب اختراقاته وان الحركة الاسلامية ما دامت قادرة لن تسمح تحت أي ظرف من الظروف بلبننة الاردن ودخول الأهل في ملحمة يقيم العدو على انقاذها مشروعه التوسعي الذي بدأ بتنفيذه مع بدايات التحرك نحو الحل السلمي المزعوم .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لقد ضربت الحركة الاسلامية في هذا البلد المثل الأعلى في الوعي والمرونة السياسية

طالما شهدتم بها جميعاً وشهد بها العالم من حولنا ولقد أغاض خصومنا واحبط مخططاتهم أن تسلك الحركة هذا السبيل وأن تختط هذا المنهج وأن تعكس هذا النموذج العقلاني الذي أثر في الديمقراطية وقبل التعددية السياسية وانطلق من رؤية سياسية تقوم على تقديم التلاقي مع الآخرين على القواسم المشتركة على ساحة الخلاف معهم واسهمت الحركة الاسلامية بعلمكم جميعاً في الحفاظ على الوحدة الوطنية وندبت نفسها لواجب اسلامي ومسؤولية وطنية في الملمات وتحركت لاطفاء فتيل الفتنة في الازمات وكانت دائماً كما يطالبها الاخوة الآخرون الأخ الكبير الذي عليه ان يضحي وأن يتحمل وان يصبر في كل المناسبات .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

لقد آن الأوان ان نتحمل مسؤوليتنا كرجال دولة وان نواجه الواقع الذي بات يسفر عن مخاطره وان يحدد المواقف بكل جرأة وأمانة وصدق واخلاص . وعلى قاعدة « يسعى بذمتهم أدناهم » .

انني باسم اخواني نواب جبهة العمل الاسلامي وباسم الحركة الاسلامية أود ان أضع أمامكم وأن أخاطب من خلالكم صاحب الجلالة صاحب القرار الأول ولتعذرني الحكومة المكرمة لعدم مخاطبتها لأنني اعتقد ان الامر فوق قدرتها على الاجابة الصريحة عليه فأقول :

لقد أعلن الاردن انهاء حالة العداء مع العدو الصهيوني فهل اعلان انهاء حالة العداء هذه يعني بالضرورة انسحابه على الحركة الاسلامية ؟

وهل يعني هذا الأمر تلقائياً أننا أصبحنا مصنفين كأعداء للنظام باعتبارنا اعداء للعدو الصهيوني الذي دخلت الدولة معه في سلام تطور واقع الحال معه من خلال اجراءات حكومتنا واعلامنا الى واقع تحالف او وحدة اكثر منه واقع معاهدة سلام فإن كان ذلك كذلك ، فإننا نعلن للأمة والشعب ان عداءنا لليهود الغاصبين لفلسطين ولبنان والجولان ابدي حتى نلقى الله .

اننا نريد أن نحدد موقعنا في ظل هذه المعاهدة الجديدة لا بل نريد ان نقف على حقيقة موقف الدولة منا فان كنا اعداءً في ظل المعادلة الجديدة فقد آن لنا ان نعيد النظر في مواقفنا السياسية والحزبية والبرلمانية باعتبارنا جسماً غريباً على هيكل الدولة ومؤسساتها . وان كنا معارضة وطنية واسلامية لنا الحق الدستوري في رفض الوجود الصهيوني على أرضنا ولنشكل قوة للوطن والأمة نعمل على حماية خطوطه الخلفية ولنحصن شعبنا وأمتنا ضد مخاطر الغزو الصهيوني ويتعامل معنا وينظر الينا على هذا الأساس وهو ما يكذبه الواقع الذي داهمتنا أحداثه بالأمس فقد آن الأوان أن يقف مجلسكم وقفة مسؤولة لتصحيح هذا الواقع الطارىء على تركيبتنا الديمغرافية ومشيرتنا السياسية وتجربتنا الديمقراطية التي

هكذا من الأصل

اصبحت في خطر داهم بعد ان انقلبت الحكومة عليها بالأمس حين ارسلت أجهزتها لقمع الحريات الدستورية بالقوى والأحزاب السياسية في التعبير عن رأيها بالكلمة المسؤولة أو المسيرة السلمية الهادفة .

لقد سمعتم بالأمس من خلال بيان رسمي ما جرى للشيخ النائب عبد المنعم ابو زنط من اعتداء آثم لا يقدم عليه اردني صادق ولا مسلم ورع ولا عربي أبي وان مما يؤسف له أن يأتي البيان مزوراً للحقيقة التي تتلخص في قيام الشيخ بصعود منبر مسجد ابي هريرة الذي يخطب الشيخ فيه منذ خمس سنوات حيث تفاجأ بمجموعة من الاشخاص يحاولون انزاله عن المنبر ولدى اصرار المصلين على مواصلة الشيخ لالقاء خطبة الجمعة ومنع المجموعة التي حاولت انزاله ، واصل الشيخ خطبة مختصرة على غير عادته كان فيها منضبطاً وفي اعلى درجات الحس بالمسؤولية في هذه المرحلة الحرجة . وبعد اتمام الصلاة وخروج المصلين الذين التزم الشيخ بمكبرات الصوت امامهم لدى رجال الأمن بانصرافهم الهادىء . خرج الشيخ واذا به يفاجأ بمجموعة من المدنيين ينهالون عليه ضرباً بالعصي تحوطهم قوات الأمن ويطرح الشيخ أرضاً مضرجاً بالدماء ثم ينقل معتقلاً ومن ثم يرسل الى المدينة الطبية ويمنع زملاؤه واخوانه من نواب حزب جبهة العمل الاسلامي من زيارته. الأمر الذي يعني أنه رهن الاعتقال .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان ما أقدمت عليه الحكومة من اعتداء على الحريات العامة بحملة الاعتقالات الواسعة ومنع المواطنين من حرية التعبير عن رأيهم في مسيرات او مهرجانات يوم أمس الجمعة في عمان والزرقاء واربد والسلط وما جرى من محاولات اعتداء على النائبين عبد الرحيم عكور وأحمد الكوفحي ، وما تم من اعتداء على المواطنين في مختلف هذه المناطق ، وما جرى من اعتداء وحشي على النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنط يعتبر اعتداء على مجلس النواب كافة وعلى الشعب الاردني الذي يمثله هذا المجلس ، وهو يشكل شرارة فتنة أشعلتها هذه الحكومة كادت ان تؤدي الى حرب أهلية لولا لطف الله وحكمةُ من تصفونهم دوماً بالحكمة والعقلانية اننا نرى ان ما اقدمت عليه الحكومة من خلال اعلان حالة الطوارىء وارسالها لقوات الأمن الى مختلف مناطق المملكة ومحاصرة المساجد هي بواكير حرب اهلية أخشى الا يكون بمقدورنا لا سمح الله محاصرة اوكار مدبريها او القائمين على تنفيذها ما لم يكن لمجلسكم وقفة مسؤولة جريئة من هذه الحكومة التي جمعت من مبررات إقالتها ما يكفي لإقالة حكومات فلا يصدق عاقل ان اقدام الشيخ عبد المنعم ابو زنط على القاء خطبته المعتادة التي اعتبرت مخالفة لأوامر وزارة الأوقاف الشفوية بمنعه منها في يوم أمس سبباً لاقدام الحكومة على ارسال قوات لحماية عناصر مكلفة بالاعتداء على حياة الشيخ .

هب ان الشيخ قد خالف وهو ما لم يحدث ، فأين تطبيق القانون المختص وهو قانون الوعظ والارشاد ، هب ان الشيخ تجاوز وهو ما لم يتم فأين سيادة القانون والاحتكام الى القضاء المختص في حالة التجاوز ؟

ان الأمر مدبر من هذه الحكومة ، وان ما جرى يستوقفنا جميعاً عند قضية خطيرة تنذر بشرارة لا قدر الله نجد انفسنا مضطرين امام هذه الحالة إلى اعادة النظر في هذا الواقع ، ولسوف ننظر في مسألة حضورنا جلسات مجلسكم الكريم في ضوء مدى جديّة هذا المجلس في التصرف تجاه هذه القضية التي هي مؤشر واضح على تدهور المسيرة السياسية والديمقراطية في بلدنا الحبيب .

والله نسأل السداد في القول والرشاد وفي العمل والثبات عند البلاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الداخلية .

معالي وزير الداخلية : شكراً معالي الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) .

وقال رسول المحبة والسلام محمد صلى الله عليه وسلم (الفتنة نائمة لعن الله من ايقظها) .

اللهم اجعلنا ممن يأدوا الفتنة ، لا ممن يوقظوها .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب

لن ادخل في حوار مع احد ، ولن اجيب على تساؤلات واتهامات متعددة ، ولكني سانقل لكم ما حصل مع سعادة النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنط يوم امس في مسجد ابي هريرة ، عند بداية الصلاة جاء الامام المعين من قبل وزارة الاوقاف لاداء الخطبة ، ولكنه تفاجأ بوجود (ستة عشرة) شاباً يقفون حول المنبر ومنهم من يحمل جنسيات غير اردنية ، ومنعوا الخطيب من ان يعتلي المنبر ليلقي الخطبة ، وبعد جدال في المسجد استمر حوالي (عشرين) دقيقة ، صعد الشيخ عبد المنعم ابو زنط والقى الخطبة في المسجد دون اي اعتراض ، وعند خروجه امام المسجد تعرض لاعتداء من مدنيين امام المسجد اخذ على اثرها فوراً بسيارة للأمن العام واسعف الى المدينة الطبية فوراً ، وقد وضعت عليه حراسة في البداية نظراً لظروف الحادث واستكمال التحقيق ، ثم تولى فوراً النائب العام بناءً على طلب مني لوزير العدل التحقيق مع النيابة العامة للوصول الى الحقيقة ، ونحن كحكومة لا نقّر اي خلل بالأمن العام من اي جهة كانت ، ولا نوافق عليه وندين اي اعتداء على اي مواطن ، واي مخالفة للقانون مهما كانت ، نحن في خدمة هذا البلد وفي خدمة الجميع مهما اختلفت اتجاهاتنا ، فنحن ابناء الاردن جميعاً . هدفنا جميعاً أمن البلد

وحماية البلد والمحافظة على حقوقه ومكتسباته ، كما ذكرت لكم النيابة الآن تتولى التحقيق في كافة ملابسات الموضوع ، وهي قادرة ان تعرف الحقيقة ، ولا اريد ان اطيل عليكم وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ محمد داودية .

السيد محمد داودية : شكراً سيدي الرئيس .

يعني جميع الزملاء في صورة ما جرى والكل يعني كون فكرة ، عندي مقترح ، مشروع بيان يصدر باسم مجلس النواب بيغطي مختلف الجوانب اللي بتهم مختلف الزملاء ، اذا سمحتوا لي الأخـوان ان اقرأه ويصوتوا عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

تداول مجلس النواب في ما حدث للزميل النائب عبد المنعم ابو زنط يوم الجمعة الموافق ١٩٩٤/١٠/٢٨ .

ويعرب مجلس النواب عن اسفه وألمه وادانته لما جرى ، وادانة اللجوء الى العنف ورفضه من أي شخص أو جهة كانت وخاصة ما تعرض له الزميل النائب عبد المنعم ابو زنط والزميلان النائبان عبد الرحيم العكور وأحمد الكوفحي .

ويدعو مجلس النواب الحكومة الى احالة الموضوع للنائب العام للتحقيق فيه ليتحمل الذين تثبت ادانتهم مسؤولياتهم القانونية .

ويؤكد مجلس النواب على كفالة الحقوق الدستورية في التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر وضمان هذه الحقوق والدفاع عنها وفق القانون والدستور .

وقد شكل مجلس النواب لجنة نيابية للتحقق والمتابعة من المجلس لمعالجة هذا الموضوع معالجة كاملة مع الحكومة والاطراف الاخرى برئاسة معالي الرئيس وشكراً جزيلاً .

اصوات : نثني .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي .

ارجو ان اؤكد للمجلس الكريم بأن النيابة العامة فعلاً منذ الأمس وضعت يدها على القضية ، والقضية الآن قيد التحقيق وسنعلن الحقيقة القضائية حال الانتهاء من التحقيق وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك اقتراح من الزميل محمد داودية وقد ثُنّيَ على هذا الاقتراح ، والاقتراح يحوي المعاني التي اوردها الزميل في بيانه بالاضافة الى انه يحوي تشكيل لجنة لمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية كما فهمت من نص الاقتراح هل يوافق المجلس على ما اقترحه الزميل داوديه في هذا البيان ؟ ارجو بيان الرأي.

موافقة .

اذن سيصدر عن هذا المجلس بيان

يحتوي المعاني التي ضمنها الزميل داودية في مقترحه .

ما زلنا ايها السادة قبل قليل نقول بسيادة القانون وارجو ايضاً ان نقول بسيادة النظام الداخلي ، والنظام الداخلي كلكم تعرفونه .

اذن في هذا الموقف ، البيان التي تضمن المعاني التي تكلم عنها الزميل داودية ، بالاضافة الى انه اقترح ضمن هذا السياق تشكيل لجنة لمتابعة الموضوع ، دكتور عبدالله النسور تفضل .

الدكتور عبدالله النسور : اقترح سيدي الرئيس تفويض معاليكم بتشكيل هذه اللجنة .

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس ذلك ؟

صوت المجلس ووافق على تفويض الرئاسة بتشكيل هذه اللجنة ، اود هنا ان اذكر الزملاء بأنه سيكون هناك اجتماع للجنة القانونية بعد الجلسة مباشرة ، وذلك لانتخاب المقرر ورئيس اللجنة القانونية ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : غداً الجلسة الساعة العاشرة صباحاً ، وترفع الجلسة وشكراً لكم .

(انتهـــت الجلســـة)

امين عام مجلس الأمة
حكم خيـــر

رئيس مجلس النواب
سعد هايل السرور

وقـــائع العـــدد

بيان صادر عن مجلس النواب الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

تداول مجلس النواب في ما حدث للزميل النائب عبد المنعم ابو زنط يوم الجمعة الموافـــق ١٩٩٤/١٠/٢٨ .

ويعرب مجلس النواب عن اسفه وألمه وادانته لما جرى ، وادانة اللجوء الى العنف ورفضه من أي شخص أو جهة كانت وخاصة ما تعرض له الزميل النائب عبد المنعم ابو زنط والزميلان النائبان عبد الرحيم العكور وأحمد الكوفحي .

ويدعو مجلس النواب الحكومة الى احالة الموضوع للنائب العام للتحقيق فيه ليتحمل الذين تثبت ادانتهم مسؤولياتهم القانونية .

ويؤكد مجلس النواب على كفالة الحقوق الدستورية في التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر وضمان هذه الحقوق والدفاع عنها وفق القانون والدستور .

وقد شكل مجلس النواب لجنة نيابية للتحقق والمتابعة من المجلس لمعالجة هذا الموضوع معالجة كاملة مع الحكومة والاطراف الاخرى برئاسة معالي الرئيس .